الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم التجـاريـة

الموضـــــــــــــــوع

عنوان المذكرة

دور تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم "7" في تقييم الأداء المالي

دراسة حالة: مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة- بسكرة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبان:
فرج جهينة
بن نوي كلثوم

الأستاذ المشرف:
جيلح صالح

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	شنشونة محمد	أستاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	جيلح صالح	أستاذ مساعد أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	بن عيشي بشير	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لله الشكر أولا وأخيرا ومنه التوفيق وحده لا شريك له

الحمد لله الذي أمدنا بالقوة والإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان للأستاذ الفاضل "جيلح الصالح" لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما ساهم به من توجيهات ونصائح من خلال متابعته لنا، ولما وهبنا إياه من وقته الثمين وعلمه الواسع وخلقه العظيم متمنين له كل التوفيق والنجاح في في مسيرته العلمية والعملية

كما لا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين تفضّلوا بقبول تقييم وتقويم هذا العمل المتواضع وكلنا عزم أن نأخذ نصائحهم وتوجيهاتهم بعين الاعتبار والتي سيكون لها عظيم الأثر في اتزانها

إلى جميع أساتذة قسم المحاسبة والجباية إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد نقدم لهم أسمى العرفان وأبلغ التقدير.

الإهداء:

الحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهديثمرة جهدي إلى من كلله اللّه بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من سعى جاهدا ليراني في هذا المقام وكان لي خير مرشد أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى معنى الحب والحنان إلى من جعل اللّه تحت قدميها الجنان وكان دعاؤها سر نجاحي أمي الغالية حفظها الله وأدامها

إلى من كانوا عوني وزادي في مشواري إلى من تجمعني بهم أصدق المشاعر وأحلى الذكريات إلى الذين تفقد الحياة معناها بدونهم أخي وأخواتي الأعزاء

إلى رفيقة دربي وشريكة عملي إلى الغالية على قلبي وصديقة عمري إلى من كانت شركة الحياة قبل العمل ورفيقة الروح وضوء الأمل "جهينة فرج" أدام الله صداقتنا طول العمر

إلى كل أصدقائي وصديقاتي في مشواري الدراسي وكل من ساعدني من قريب أو بعيد

إلى الذين إذا مر الزمان ثبتوا في الذاكرة ونقشت أسمائهم على دفتر ذاكرتي إلى كل من ذكره قلبي ولم يكتبه قلمي ألف تحية

كلثوم بن نوي

الإهداء

إلى أغلى ما وهبني ربي.....والداي العزيزان

إلى من كانوا سندي في مشواري ..... أخواتي وإخوتي الأعزاء

إلى من شاطرتني عناء العمل.....صديقتي المخلصة كلثوم

إلى من برفقتهم تحلو الحياة.....صديقاتي العزيزات

إلى روح خالي العزيز "محمد" رحمه الله وتغمده بواسع رحمته

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي

جهينة فرج

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز مدى مساهمة المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية"في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، باعتبارها تقدم معلومات لا يمكن الحصول عليها من بقية القوائم المالية الأخرى، كما يتيح تحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة المؤشرات المالية للمؤسسة لمعرفة مدى جودة ربحيتها وجودة السياسة المالية التي تنتهجها، وتمكنها أيضا من تقييم جودة سيولتها

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتسليط الضوء على مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة–بسكرة– لتقييم أدائها المالي في الفترة (2014–2016)

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، التدفق النقدي، تقييم الأداء المالي.

The aim of thisstudyis to highlight the exetentis to which international acconting standard no7(list of cash flows) contributes to the assesstment of the financial performance of economic institutions, as itprovides information thatcannotbeobtainedfrom the rest of the financiallist .

It alsoallows an analysis of cash flows by the financialindicatorts of the institution to determine the quality of itsfinancialpolicy, whichenablesit to evaluate to achieve the objectives of thisstudy , wehighlighted the zibanmills _alquntra_ foundationwith a sugarassessment of itsfinancial performance in the period 2014–2016.

Keywords :balancesheets, cash flow, financial performance assessment .

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة

الفصل الأول:الإطار النظري للمعيار المحاسبي الدولي رقم "7"، وتقييم الأداء المالي

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول المعيار المحاسبي الدولي رقم 07

المطلب الأول:مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

المطلب الثاني: المعيار الدولي رقم07

المطلب الثالث: نطاق المعيار

المبحث الثاني: ماهية قائمة التدفقات النقدية

المطلب الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية

المطلب الثاني: تبويب قائمة التدفقات النقدية

المطلب الثالث: طرق وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

المطلب الأول:تعريف الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

المطلب الثاني:شروط تقييم الأداء المالي وأهدافه

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية

المطلب الأول: تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة

المطلب الثاني: تحليل نسب جودة السيولة والربحية وعلاقتها بتقييم الأداء المالي

المطلب الثالث: تحليل نسب جودة السياسة التمويلية والاستثمارية وعلاقتها بتقييم الأداء المالي

المطلب الرابع: استخدام قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة والمشكلات التي تواجهها

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة

المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة.

المطلب الاول: التعريف بالمؤسسة

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة واستراتيجيها

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام جدول التدفقات النقدية

المطلب الأول: عرض جدول التدفقات النقدية

المطلب الثاني: تحليل جدول التدفقات النقدية

المبحث الثالث: التحليل المالي الكلاسيكي باستخدام النسب المالية والموازنات

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج)

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية

خلاصة الفصل الثاني

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	بيان الدول	الصفحة
1	تدفقات نقدية تشغيلية الطريقة المباشرة	
2	تدفقات نقدية تشغيلية الطريقة غير المباشرة	
3	منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة	
4	التدفقات النقدية (2014–2015–2016)	
5	الميزانية المالية أصول 2014 لمؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة	
6	الميزانية المالية خصوم 2014 لمؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة	
7	الميزانية المالية أصول 2015 لمؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة	
8	الميزانية المالية خصوم 2015 لمؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة	
9	الميزانية المالية أصول 2016 لمؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة	
10	الميزانية المالية خصوم 2016 لمؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة	
11	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	
12	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	
13	جدول حساب النتاج 2013–2014	
14	جدول حساب النتائج 2014–2015	
15	جدول حساب النتائج 2015–2016	
16	نسب السيولة	
17	نسب ربحية المبيعات	
18	جدول تقييم جودة أرباح الشركة	
19	جدول مقاييس السيولة	
20	جدول تقييم سياسة التمويل	

قائمـــةالأشكـــال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
1	الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية	
2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة	

مقدمة

مقدمة:

إن الهدف الأساسي من إعداد وعرض القوائم المالية توفير المعلومة المالية الملائمة لتلبية احتياجات مستخدميها إذ تعد هذه المعلومات المحاسبية أحد أهم المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون بهدف تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية حالية و مستقبلية وبالتالي تحقيق العائد المطلوب إضافة إلى استخدام تلك المعلومات في التسيير المالي لأنشطة المؤسسة بشكل كفء وفعال ومايتطلبه ذلك من اتخاذ قرارات مالية رشيدة ويعتبر ذلك كله تحسين الأداء المالي لأي مؤسسة اقتصادية.

فمع تعدد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة من أجل الإفصاح عن نتائجهاّ نجد قائمة التدفقات النقدية التي توفر معلومات تمكن مستخدميها من تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة توافر السيولة مما جعل لجنة معايير المحاسبة الدولية تقوم بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع تحت اسم "قائمة التدفقات النقدية"، فبالرغم من أهمية قائمتي الميزانية وحساب النتائج إلا أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أهم أداة لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات فقد أصبح إعداد قائمة التدفقات النقدية أمرا ضروريا عند نشر البيانات المالية للمؤسسة للتغلب على جزء من نقاط الضعف التي تواجهها كل من قائمة الميزانية وحساب النتائج فيعتمد عليها بشكل واسع جدا من قبل المحللين والمدراء الماليين، والمؤسسات المالية والمصرفية، ولكن بغض النظر عن الجهة التي تستخدم هذه القائمة فإن أهدافها جميعا تبقى واحدة وهي معرفة مصادر النقد وطرق استخدامه، وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها توضح الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة وبيان طبيعة هذا التدفق داخليا او خارجيا.

الإشكالية:

من خلال هذه الاعتبارات يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال المحوري التالي:

كيف تساهم قائمة التدفق النقدي في الرفع من الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، نحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي قائمة التدفقات النقدية، وكيف يتم إعدادها وعرضها في المؤسسة؟
2. ما هو الأداء المالي، وكيف يتم تقييمه بغرض تحسينه؟

3.كيف تستفيد المؤسسة من بيانات قائمة التدفقات النقدية؟

الفرضيات:

1. قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة تؤدي إلى التوفيق في النقدية في أول وآخر الفترة.
2. تحسين الأداء المالي للمؤسسة يتطلب قياسه وتقييمه انطلاقا من بيانات محاسبية ومالية تعبر بشكل سليم عن الوضع المالي للمؤسسة.
3. استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسة يتيح لها معرفة وتحديد المشاكل التي تعاني منها.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (07) "قائمة التدفقات النقدية"، حيث يعد من الموضوعات الحديثة في التطبيق في مجال المحاسبة والمالية نظرا لما تساهم به في توفير بيانات مالية ومحاسبية ذات جودة، مما يجعلها ملائمة لتقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات مالية رشيدة سواء في مجال الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح، أو النشاط التشغيلي العادي للمؤسسات، وهذا كله ينعكس على تحسين الأداء المالي للمؤسسة، والذي يعتبر من بين الأهداف الأساسية للمؤسسات، وهذا من خلال توفير مؤشرات ومقاييس مالية ملائمة للشخيص والتخطيط المالي مبنية على أسس سليمة مما يساهم في تعزيز مكانة المؤسسات وزيادة مصداقيتها لدى الأطراف ذات العلاقة بها سواء كانوا مستثمرين أو ممولين أو شركاء تجاريين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية واختبار الفرضيات المتبناة، وهذا من خلال:

- ✓ محاولة التعرف على قائمة التدفقات النقدية، وأهميتها وطرق وكيفية إعدادها.
- ✓ محاولة بيان الخصائص التي يمكن أن تضيفها قائمة التدفقات النقدية على المعلومات المحاسبية والمالية، وتحديدمدى تأثيرها في الأداء المالي للمؤسسة.

- ✓ معرفة مضمون المعيار المحاسبي فيما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية، ودراسة وتقييم مدى أهميتها في البيئة المحاسبية الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع: من أهم أسبلب اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

أسباب موضوعية:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها تقييم الأداء المالي في الوقت الراهن ودور قائمة التدفقات النقدية في ذلك وأهمية جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة واعتبارها الأساس الذي يبنى عليه القرارات المناسبة بمختلف أنواعها

أسباب ذاتية: وتمثلت في:

الرغبة في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به

منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا التساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري لأنه المنهج الأكثر ملائمة لدراسة الجوانب النظرية للموضوع، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة بغرض إسقاط ما تم تناوله نظريا على أرض الواقع (مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة).

الدراسات السابقة:

1) **سالمي محمد الدينوري (2008-2009) قائمة التدفقاتالنقدية في ظل اعتماد الجزائرمعايير المحاسبة الدولية:** هدفت هذه الدراسة إلى تعريف المعايير المحاسبية التي أصبحت ضرورية لتطبيقها في الجزائر، حيث أنه تم تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية ولقد اختار المعيار السابع "قائمة التدفقات النقدية" كمحور لهذه الدراسة والتي خلصت إلى أن قائمة التدفق النقدي ليست بديلة لقائمتي الدخل أو الميزانية وإنما هي مكملة لهما كما أن قائمة التدفق النقدي لا تخضع للحكم الشخصي في إعدادها وبالتالي فهي ليست عرضة للتحريف مثل غيرها من القوائم.

2) بن خليفة حمزة (2012-2013) دور قائمة التدفقات النقديةفي تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وعلى التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية الذي قام بتصنيفه إلى ثلاث أنشطة رئيسية تشغيلية، استثمارية وتمويلية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفق النقدي تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل كما أنها تسمح بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، كما أنها تساعد في تقييم التغيرات التي حدثت في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للمعيار المحاسبي الدولي

رقم "7"

وتقييم الأداء المالي

تمهيد:

ان التوسع الاقتصادي للمؤسسات أدرج عنه اهتمام بمختلف القوائم المالية و ذلك بسبب تغليط او تضليل الإدارة للمعلومات المقررة من خلالها كالتهرب الضريبي وعدم التصريح برقم أعمالها , من أجل جذب مختلف الأطراف التي تهتم بها ومنه أوجب على الدول ومنظمات عالمية بإلزامية وجود معايير محاسبية دولية تضبط المؤسسات باستخدامها هذه المعايير المحاسبية, ومن بين هذه المعايير المعيار الدولي رقم 07 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية, والتي توضح المعلومات المالية النقدية بشفافية وأكثر مصداقية لمختلف الأطراف المستفيدة منها.

كما تلعب قائمة التدفقات النقدية دورا هاما في القوائم المالية من خلال تحليلها للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية , من خلال قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها ووضعيتها النقدية وكذا مواجهة مختلف التقديرات الحالية والمستقبلية من خلال النسب والمؤشرات التي توفرها هذه القائمة على غرار القوائم الاخرى والتي بدورها تفيد في تقييم المركز المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول المعيار المحاسبي رقم "07"

إن المعايير المحاسبية الدولية توفر الى حد كبير التوافق للمتطلبات الدولية ، بالإضافة إلى أنها نتاج مجهود كبير ومكثف للجنة مهنية متخصصةوالتي تضم في صفوفها مندوبين لهيئات المحاسبة المهنيةوخبراء على قدر كبير من الكفاءة المهنية تحوز تلك المعايير على قبول معظم المجامع والمنظمات المهنية المتواجدة على مستوى الدول المتطورة والأقل تطورا على حد سواء، لذا أصبحت معايير المحاسبة الدولية مرجع لا غنى عنه يستعين به المهنيون في جميع دول العالم وفي دول العالم الثالث على الخصوص حيث لا يتواجد في معظم تلك الدول معايير محلية تخص الممارسة المهنية فيها.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

أولا: مفهوم المعيار

المعيار Normeفي اللغة يعني القياس، فهو القياس الذي نقيس به أي عمل أو سلوك وهو بذلك يسمح التمييز بين السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ، كما يعني المعيار في اللغة القانون لذا يعرف القانون بأنه مجموعة من القواعد المعيارية التي تبين السلوك الجائز وغير الجائز، المقبول وغير المقبول.

المعيار هو عبارة عن نقطة مقارنة تستخدم لتحديد المقاييس من اجل تقييم الأداء، وقد يشير إلى مستويات الأداء الحالية أو المستقبلية في المنظمة أيا كان نوعها (حليس م.، 2005، صفحة 12).

كما يعرف المعيار إنه حكم أو قاعدة أو مستوى معين نسعى للوصول إليه، على أنه غاية يجب تحقيقها بهدف قياس الواقع في ضوئه للتعرف على مدى اقتراب هذا الواقع من المستوى المطلوب (صلاح السيد، 2005، صفحة 189).

من خلال التعريفين السابقين نستنتج بأن المعيار هو في الأساس عبارة عن طريقة متفق عليها للقيام بالأشياء، وقد يتعلق الأمر بإنتاج منتج، إدارة عملية، تقديم خدمة أو توريد مواد ويمكن ان تغطي المعايير مجموعة ضخمة من الأنشطة والأهداف تضطلع بها المؤسسات ويستخدمها عملاؤها.

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج الخصائص التالية للمعيار:

- المعيار يصف الحد الأدنى من خاصية أو أداء مطلوب توافره لدى فرد أو منظمة لغرض معين.

- المعيار هو خاصية يجب احترامها له خصائص عامة ومجردة تطبق على العناصر المختلفة للظاهرة المدروسة أو المقاسة.
- المعيار هو خاصية تعتمد لإصدار حكم تقديري على موضوع معين.
- معايير القياس تهتم بضبط ظاهرة ما بوحدة قياس معينة، كالطول بالمتر والحجم بالمتر المكعب أو اللتر، والزمن بالثانية أو الساعة، والوزن بالغرام أو الكيلوغرام أو الطن.....إلخ.
- المعايير لابد وان تكون متوحدة ومتوافق عليها بين المنظمات والمؤسسات والبلدان، وهو ما يسهل ويشرعن استخدامها، وهذا الدور تقوم به العديد من الهيئات والمنظمات المحلية أو الدولية مثل المنظمة العالمية لتقييس ايزو.

الفرق بين المعيار والمؤشر:

إذا كان المعيار هو خاصية يجب احترامها له خصائص عامة ومجردة تطبق على محتويات مختلفة، فإن المؤشر هو علامة يمكن ملاحظتها داخل المعايير (إما كمية أو نوعية)، ونلجأ في الغالب إلى تحديد مؤشرات متعددة كي نتبين مدى احترام المعايير خاصة في الحالات التي يصعب فيها ملاحظة الخاصية المدروسة.

المعيار له خصائص عامة ومجردة ولا يمكن تناوله إلا من خلال عدد من المؤشرات، أما المؤشر فهو يمثل معطى (كميا أو كيفيا) قابل للملاحظة والقياس وعلامة دالة على بلوغ الهدف المرغوب.

المؤشر هو رقم احصائي يمثل ظاهرة اجتماعية أو ديموغرافية أو اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، وهو وسيلة لتقييم الحاضر والمستقبل وإصدار حكم بالإيجاب أو السلب وهو ما يجعل المؤشر أكثر إجرائية من المعيار، حيث يصف الأداء المتوقع أو المطلوب سواء من الفرد أو المؤسسة.

مثال:

إذا كان المعيار المطلوب في ورقة تحرير الإجابة السليمة في الامتحان هو النظافة، فإن مؤشرات هذا المعيار هي تسطير العناوين، وجود علامات الوقف، وضوح الكتابة، غياب التشطيب.....إلخ.

ثانيا: تعريف المعايير المحاسبية

تعرف معايير المحاسبة بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة.(القاضي و حمدان ، 2008، صفحة 103)

فالمعايير المحاسبية الدولية تعبر عن أدوات قياسية تستخدم في مجال الإفصاح والقياسوالتقييم المحاسبي، وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية. (عبد ربه، صفحة 48)

إن المعايير عموما هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلولا ممكنة وقابلة للتطبيق، ومتكررة لأسئلة مطروحة سلفا أو مشاكل مطروحة من قبل تخص العلوم بصفة عامة،وهذا حسب المنظمة الدولية للمعايير (ISO).(شنوف، 2016، صفحة 208)

ثالثا: المسار التاريخي للمعايير المحاسبية

نظرا للتطور الذي عرفه العالم عقب الحرب العالمية الثانية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ومع ظهور الشركات متعددة الجنسيات دفع بالمنظمات المحاسبية والدول إلى تقريب كل وجهات النظر فيما يتعلق بقياس العمليات المالية، والأحداث التي تخص الأعمال الدولية فنتيجة كل هذا ظهرت لجان دولية تهتم بالمحاسبة، وقد انعقدت عدة مؤتمرات فيما يخص ذلك مع بداية القرن الماضي حيث انعقد أول مؤتمر سنة 1904 وذلك برعاية جمعية المحاسبين الأمريكيين القانونيين وقد دار البحث والحوار حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول ومنذ ذلك التاريخ تم عقد اجتماعات ومؤتمرات عديدة لتنمية مهنة المحاسبة وأدائها ومناقشة المشكلات وتبادل الخبرات ووجهات النظر.

وفي سنة 1973 تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC من خلال اتفاقية الدول، وفي سنة2002 انعقد مؤتمر في "هونغ كونغ" حيث تمت مناقشة حوالي90 عنوانا تدرجت موضوعاته عن حوارات ساخنة مثل: الشمولية وأخلاقيات المهنة المحاسبة.(حامد حجاج و زايد، 2004، صفحة 358)

رابعا: عملية إصدار المعايير

حسب إجراءات العمل المتفق عليها فإنه توجد المجموعة الاستشارية داخل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ولا يتم أي عمل حتى يتم الأخذ بوجهة نظرها في كل مرحلة من مراحل صنع القرا روبناءا على ذلك يتم إعداد مسودة عرض لموضوع أو مشكلة معينة، وإذا تم إقرارها من طرف ثلثي أعضاء المجلس، يتم إرسالها إلى الهيئات المحاسبية والحكومات وأسواق الأوراق المالية وغير ذلك من الهيئات والمنظمات المهتمة للتعليق على كل عرض أو مسودة يقوم المجلس بفحص الاقتراحات والتعليقات التي ترد حول مسودة العرض يتم تعديلها حسب الضرورة، وإذا ما وافق ما لا يقل عن ثلاثة أرباع عن أعضاء المجلس على مسودة العرض المعدلة يجري إصدارها كمعيار محاسبي دولي، ليصبح ساري المفعول ويصدر باللغة الإنجليزية ليتم ترجمة المسودات والمعايير المحاسبية بلغات عالمية اخرى وفيما يلي مخطط يوضح مراحل وكيفية إصدار المعايير :(شنوف، 2016، صفحة 211)

المطلب الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم "07"

يتناول المعيار المحاسبي الدولي (IAS07) متطلبات بناء جدول تدفقات الخزينة الذي يعرض قائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى خزينة المؤسسة تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها "دورة الاستغلال، الاستثمار والتمويل" خلال دورة محاسبية محددة عادة تكون سنة.

أولا: نشأة المعيار

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC في مارس 1976 المعيار المحاسبي رقم 07 والخاص بجدول التمويل والقابل للتطبيق في 1979/01/01، هذا المعيار في البداية لقي صعوبة كبيرة في التطبيق بالرغم من الإلزام بتطبيقه لكل دورة لها جدول حسابات النتائج، وفي سنة 1990 تم تغيير تسمية جدول التمويل بجدول تدفقات الخزينة من طرف IASC بموجب مشروع ED36.(Robert, 1994, p. 223)

ثم في الولايات المتحدة الأمريكية أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB منذ سنة 1978 المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95 والذي يقضي بإلزام الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد قائمة مالية إضافية تهدف إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لأغراض مختلفة سواء كانت استغلالية أو استثمارية أو تمويلية.(هندى، 2003، صفحة 56)

أعلنتIASC في سنة 1993 عن المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS07 المعدّل والذي ألغى المعيار السابق المنشور سنة 1976مع الاحتفاظ بنفس رقم المعيار.

ثالثا: هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، وذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية، الاستثمارية و التمويلية.

كما لا يجب على المؤسسة أن تقوم بإعداد قائمة بالتدفقات النقدية ، وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء مستقل عن بياناتها المالية، وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بيانات مالية عنها.(شنوف، 2016، صفحة 219)

المطلب الثالث: نطاق المعيار

أولا: نطاق المعيار

يتحدد نطاق المعيار المحاسبي الدولي السابع في العناصر التالي:

- ✓ على المؤسسة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقا لمتطلبات هذا المعيار وتقديمها كجزءمكمل لقوائمها المالية لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية.
- ✓ يحل هذا المعيار محلالمعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة المركز المالي" المعتمد في أكتوبر1977.
- ✓ يهتم مستخدمو القوائم المالية بالكيفية التي تنش أبها المؤسسة النقدية والنقدية المماثلة بالكيفية التي تستخدم فيها هذه النقدية بغض النظر عن طبيعة نشاط المؤسسة، فالمؤسسات تحتاج إلى سيولة لتسيير عملياتها والوفاء بالتزاماتها وتوفير العائد للمستثمرين فيها، وعليه يلزم هذا المعيار جميع المؤسسات تقديم قائمة التدفق النقدي.(اسماعيل ، 2009، صفحة 5)

ثانيا: بعض مصطلحات المعيار

هناك مجموعة من المصطلحات المتعلقة بالمعيار ينبغي الإشارة إليها:

- ✓ **النقدية:** هي الأموال المتاحة في الخزينة والصندوق (المتاحة في اليد) بالإضافة إلى الودائع الجارية تحت الطلب في المؤسسات المالية.
- ✓ **النقدية المعادلة:** هي استثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة تتصف بما يلي:
  - قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية.
  - قريبة من الاستحقاق (الاستحقاق الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل).
- ✓ **الطريقة المباشرة:** هي طريقة تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لأنشطة الدورة حسب المكونات الأساسية للنقدية المحصلة و النقدية المدفوعة.
- ✓ **الطريقة غير المباشرة:** هي طريقة تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لأنشطة الدورة من خلال تعديل نتيجة الدورة بالعمليات ذات الطبيعة غير النقدية، وأي مؤجلات أو مستحقات للنقدية المحصلة أوالمسددة وكذلك أي بنود متعلقة بالإيرادات والمصاريف وتخص أنشطة الاستثمار والتمويل.
- ✓ **الأنشطة التشغيلية:** هي الأنشطة الجارية التي لا تندرج ضمن أنشطة التمويل والاستثمار، وتتضمن عادة إنتاج وتسليم السلع وتأدية الخدمات.
- ✓ **أنشطة التمويل:** هي العمليات التي تسبب تغيرات في حجم وهيكل رأس المال والقروض.
- ✓ **أنشطة الاستثمار:** هي الأنشطة المتعلقة بحيازة أصول طويلة الأجل أو التصرف فيها وكذلك الاستثمارات الأخرى التي لم تدخل ضمن وصف ما يعادل النقدية. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيية ، 2016، صفحة 487)

المبحث الثاني: ماهية قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبيا مقارنة مع القوائم المالية الأساسية الأخرى إلا أنها لم تكن وليدة اللحظة إنما هي خلاصة جهود دراسات متعددة مرت بمراحل زمنية تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون، واتخذت القائمة خلال كل مرحلة نموذجا يلبي حاجيات مستخدميها، إلى أن استقرت على ما هي عليه الآن.

المطلب الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية وأهميتها

يتناول معيار المحاسبي الدولي السابق (IAS7) "قائمة التدفقات النقدية" متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية حيث يهدف إلى ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة هذا الجدول.

أولا: تعريف قائمة التدفقات النقدية

"هي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فاعلية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد الإدارة العليا للمؤسسة تتخذ على ضوئها مجموعة القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو غيرها"(بن نذير و بوشناف، 2011).

كما تعرف بأنها "القائمة التي تقوم بعرض التدفقات النقدية للمؤسسة من كل أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، بحيث توفر المعلومات لمستخدميها، بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وعلى أرصدتها النقدية"(أحمد محمد و شحاته السيد، 2008، صفحة 51).

أما حسب النظام المحاسبي المالي فهي "تسمى بجدول سيولة الخزينة والهدف من هذا الج دول هو إعطاء المستعملين أساسا لتقي يم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة (أو التدفقات) المالية" (دحو).

وعليه تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية الضرورية، فهي تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إنفاقها حيث تمكن مستخدمي هذه القوائم من اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة من خلال تفسير المتحصلات والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة

ثانيا: أهمية قائمة التدفقات النقدية

يعتبرجدولتدفقاتالخزينة إجباري في النظام المحاسبي المالي، فهو الحجر الأساسي للتحليل المالي، كما أنه يكتسي أهمية كبيرة بتقدير خطر الإفلاس والتنبؤ بالمشاكل التي سوف تواجه المؤسسة وذلك باعتماده على تحليل خزينة كل وظيفة من وظائفه (الاستغلال، الاستثمار، التمويل) (شناي، 2009، صفحة 53).

وندرج أهمية القائمة في النقاط التالية:

- ✓ أداة ضرورية في التسيير والتقدير (بن بلغيث، 2004، صفحة 54).
- ✓ تساعد في تقييم السيولة والقدرة على الوفاء بالديون والمرونة المالية للمؤسسة (حماد، 2005، صفحة 166).
- ✓ تساعد في التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية.
- ✓ تساعد القوائم المالية الأخرى.

- ✓ تساعد محللي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندما يحين ميعادها.

المطلب الثاني: تبويب قائمة التدفقات النقدية

من أجل زيادة فاعلية هذه القائمة في تحقيق الأ هداف المرجوة لها، فقد أوصى المعيار الدولي المحاسبي رقم (07) على إلزام الوحدات الاقتصادية بضرورة توفير معلومات حول التغيرات التاريخية في حركة النقدية وما يعادلها من خلال إعداد قائمة التدفق النقدي خلال مدة معينة مبوبة حسب الأنشطة إلى ثلاث مجموعات وهي:

أولا: تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية.

تعرف هذه الأنشطة حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع على أنها "هي الأنشطة الرئيسية المولدة للإيرادات والأنشطة الأخرى التي لا تدخل ضمن الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية" (هيني قان، صفحة 54)

أي أنها تمثل مختلف الأعباء والنواتج التي ليس لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.

وتشمل هذه التدفقات ما يلي:(رضوان حلوة ، 2000، الصفحات 132-133).

- ✓ المتحصلات من بيع السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق الماليةأو أي نشاط لا يدخل ضمن دائرة النشاط الاستثماري أو التمويلي.
- ✓ المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات للعملاء، وكذلك المدفوعات مقابل سداد الحسابات الدائنة وأيضا المدفوعات عن عوائد القروض وسداد ضريبة الدخل.

ثانيا: تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية:

"تمثل شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها، وشراء الاستثمارات المالية وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل في البنود التي تصنف كنقد مكافئ" (أبو نصار و حميدات، 2008، صفحة 96).

وتشمل هذه التدفقات ما يلي: (رضوان حلوة ، 2000، الصفحات 132-133)

- ✓ المتحصلات من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية، ومتحصلات القروضمن الغيروالمتحصلات من بيع أيّة أصول أخرى ما عدا المخزون السلعي.

- ✓ المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات، ومدفوعات تقديم القروض للغير واقتناء الأصول الثابتة بغرض تسهيل نشاط المؤسسة.

ثالثا: تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية:

"هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة، وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مفيدة في التنبؤ بمطالبات مقدمي رأس مال المشروع في المستقبل" (شحدة، صفحة 30).

وتشمل على: (رضوان حلوة ، 2000، الصفحات 132-133)

- ✓ المتحصلات من إصدار الأسهم والسندات وأي مصار تمويلية أخرى.
- ✓ المدفوعات في شكل توزيعات الأرباح، أو جزء من حقوق الملكية، أو سداد القروض طويلة الأجل.

المطلب الثالث:طرق وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

هناك نموذجين لعرض قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد متخصصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته، سنتطرق باختصار فيما يلي إلى طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما "الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة" وسنرى خطوات إعداد هاته القائمة.

أولا: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

حسب ما ورد في معيار المحاسبة الدولي "7" عن قائمة التدفق النقدي وما جاء به النظام المحاسبي المالي "SCF" فإنه يتم إعداد وعرض قائمة التدفق النقدي وفق طريقتين (المباشرة، وغير المباشرة) خلال فترة زمنية باستخدام قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في بداية ونهاية الفترة المحاسبية.

1) الطريقة المباشرة: التي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية خلال الفترة وعادة تستعمل هذه الطريقة لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية، ويشجع المعيار المحاسبي الدولي رقم " 07" المؤسسات على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة، حيث أن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن

أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر بمقتضى الطريقة غير المباشرة، إلا أن المعيار المحاسبي الدولي السابع أشار إلى أن استخدام الطريقة غير المباشرة يعتبر أسلوب مقبول (حماد، صفحة 98) .

حسب هذه الطريقة يجري تحضير قائمة التدفقات النقدية بشكل مشابه للطريقة غير المباشرة باستثناء الجزء المتعلق بالأنشطة التشغيلية، حيث يتم بموجب هذه الطريقة إظهار النقدية المقبوضة والمدفوعة من كل مصدر من مصادر التدفقات التشغيلية.

الجدول رقم(1): جدول يوضح كيفية عرض التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة

البيـــــــان	وحدة نقدية
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	xx
نقدية محصلة من العملاء	xx
مدفوعات نقدية للموردين	xx
المصروفات الأخرى المدفوعة	xx
إيرادات أخرى محصلة	xx
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	xx

المصدر:(سالمي محمد، 2008-2009، صفحة 80)

2) **الطريقة غير المباشرة:** هي أكثر الطرق شيوعا في الاستخدام العملي لبيان صافي التدفقات النقدية من العمليات لأنه من السهل إعدادها، فهي تركز على الفرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات، وكما ورد بالمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS07) والنظام المحاسبي المالي (SCF) يتم الوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالاعتماد على صافي الربحالمتوصل إليه من قائمة الدخل ثم يعدّل مع الأخذ بالحسبان آثار المعاملات التي ليس لها أثر على الخزينة (اهتلاك، تغيرات الزبائن، المخزون، تغيرات الموردين)، التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة..)، ومكاسب (خسائر) بيع الأصول الثابتة وغيرها من العناصر التي تمثل قيودا دفترية دون أن يكون لها أي أثر على التدفق النقدي(بن ريع، حسياني، و صالحي، 2013، صفحة 437).

الجدول رقم (2):جدول يوضح كيفية عرض التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة

البيان	**وحدة نقدية**

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	xx
صافي الربح قبل لضرائب	xx
يتم تسويته بـ	
إهلاك الأصول الثابتة	xx
إهلاك الأصول الملموسة	xx
فوائد تمويلية ومنه المؤسسة في أرباح غير الموزعة من الاستثمارات طويلة الأجل	xx
صافي أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل	xx
النقص في المخزون	xx
الزيادة في المخزون	xx
الزيادة في المدينين	xx
صافي النقدية من أنشطة التشغيل	xx

المصدر:(سالمي محمد، 2008-2009، صفحة 83)

والفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية هو أن الطريقة المباشرة تقدم معلومات أكثر تفصيلا عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية في المؤسسة، لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة المؤسسة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة.

الطريقة المباشرة تضيف أعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية، فهو مصمم لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق وليس الاستحقاق النقدي.

تتميز الطريقة غير المباشرة بأنها تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلة وخارجة وفق الأساس النقدي ومع أن قائمة التدفقات النقدية لا يوجد لها شكل نموذجي لاختلاف التدفقات النقدية من مؤسسة إلى أخرى، إلا أن الفرق فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين.

ثانيا: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين، إذ يتم إعداد التدفق النقدي على أساس مبدأ المقارنة بين أرصدة عناصر الميزانية في بداية المدة مع الرصيد نفسه في نهاية المدة وتأثير هذه

العناصر على النقد، ويمكن حساب قائمة التدفق النقدي من خلال معرفة العلاقة بين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال السنة المالية المطلوبة(آل شيب، 2007، صفحة 124).

مع الاعتماد على ثلاثة مصادر وهي:

- ✓ ميزانية عمومية مقارنة عن فترتين متتاليتين بما يسمح بمعرفة التغير في عناصرها.
- ✓ قائمة الدخل للفترة الحالية.
- ✓ بيانات إضافية أخرى.(حجازي، 2010، صفحة 101)

حيث يقوم المحاسب بعد تجميع هذه المعلومات بإتباع الخطوات التالية لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

- ✓ إيجاد التغير في النقدية: ويكون ذلك من خلال رصيد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدية وما يعادلها.
- ✓ احتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي: وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في إعداد القائمة سواء كانت الطريقة المباشر أو غير المباشر.
- ✓ احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية: حيث يتم المقابلة بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة ضمن كل نشاط.
- ✓ استخراج صافي التدفقات النقدية: يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها في أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة(خنفر و فلاح المطارنة، 2006، صفحة 201).

لتظهر من خلال الشكل التالي لقائمة التدفقات النقدية المختصرة:

الشكل رقم "01":الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

(+) أو (−)

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

(+) أو (−)

صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية

=

صافي الزيادة أو النقص في النقدية

+

رصيد النقدية في بداية الفترة

=

رصيد النقدية فيهاية الفترة

المرجع:(حجازي، 2010، صفحة 98).

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

يعد الأداء المالي مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات بالشكل العام، وهو يمثل القاسم المشترك الأكبر لاهتمامات المفكرين والباحثين وهذا من منطلق أن نجاح المؤسسة الاقتصادية مقترن بمدى كفاءة وفاعلية أدائها المالي الذي يشكل أهم أهداف المؤسسة، حيث يعبر الأداء المالي على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الجيد لمواردها المتاحة المادية والمعنوية أفضل استغلال مع تحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة.

المطلب الاول: مفهوم الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

أولا: تعريف الأداء المالي

"يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث الداعم الاساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"(حسن شحدة، 2003، صفحة 296)

ويعرف الأداء المالي "بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الاجل القصير من أجل تشكيل الثروة" (دبابش و قدوري، 2013، صفحة 7)

كما يعرف "بأنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها مع الأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسببتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوزها وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب"(فلاح و مؤيد، 2006، صفحة 23)

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

" ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية " (عبد المحسن، 2004، صفحة 03).

أو يمكن القول أنه عملية قياس إنجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدرة، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات.

المطلب الثاني: شروط تقييم الأداء المالي وأهدافه

أولا: شروط نجاح عملية تقييم الأداء

من أجل أن تتمكن عملية التقييم من تحقيق الأهداف المسطرة ولكي تؤدي دورها بنجاح يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط يمكن أن نوجزها على النحو التالي: (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، صفحة 131)

- ✓ يجب وضوح أهمية النسب لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة مع مراعاة بعض العناصر المشتركة في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها النسبية من وظيفة إلى أخرى.
- ✓ ضرورة تأييد طبقة الإدارة العليا لعملية تقييم الأداء فكلما كانت اتجاهات الإدارة إيجابية نحو عملية التقييم، كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر.
- ✓ ألاّ يقتصر هدف التقييم على كشف الانحرافات فقط بل يجب أن يمتد إلى تحليل ودراسة أسبابها من أجل اقتراح وسائل التصحيح المناسبة.

- ✓ وجود نظام لتقييم الأداء يستمد فعاليته من خلال توفر بعض الخصائص كالشمول والوضوح والشرعة والتكامل مع العملية الإدارية(السلمي، 1988-1989، صفحة 300).

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تستهدف عملية تقييم الأداء المالي ما يلي:(محمد الآغوات، 2015، صفحة 41)

- ✓ الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- ✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تنافيها مستقبلا.
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة.
- ✓ تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولا للتقويم الشامل

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

يتم تقييم الأداء المالي وفق الخطوات التالية:(الخطيب، 2010، الصفحات 51-52)

- ✓ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل وإعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل: نسب الربحية والسيولة والنشاط، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- ✓ دراسة وتقييم النسب بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.
- ✓ وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة هامة في تقييم الأداء المالي للمنشأة وذلك من خلال أنها تستمد معلوماتها من قائمتين رئيسيتين الميزانية وجدول حسابات النتائج مما تساعد في التحليل المالي من خلال

مؤشرات ونسب مالية تقيم أداء المؤسسة في فترات مختلفة والتي لا تتوفر في قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج، فمن خلال البيانات والمعلومات التي تحتويها قائمة التدفق النقدي يمكن استخراج مجموعة من النسب المالية التي تستخدم أساسا في تقييم السيولة والربحية بدرجة أولى وأيضا في تقييم السياسات المالية والمرونة والتدفقات النقدية الحرة بدرجة أقل.

المطلب الأول: تحليل أرصدة جدول التدفقات النقدية

إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في بيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف نتطرق الى منطق هذا الجدول .وشرح التدفقات بحثا عن التوازن المالي للخزينة، سنقوم بالتطرق إلى تحليل أرصدة النشاطات المكونة لهذا الجدول كما يلي:

أولا: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلالA:

حيث يحصر هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع وبذلك فهو يوضح ويبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه فهو يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كما يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

ونشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين خزينة الاستغلال، وهما القدرة على التمويل الذاتي والتغير في الاحتياج في رأس مال العامل.

تتمثل القدرة على التمويل الذاتي في قدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة اعتمادا على مواردها المالية الذاتية، ويكون هذا التمويل بطريقة مباشرة كشراء أو إنتاج هذه الاستثمارات أو بطريقة غير مباشرة كتسديد القروض التي استعملت في تمويل الاستثمارات

يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل لاسيما في مرحلة النمو، بحيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل، ويعرف بأنه تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية أي تلك النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع رأس المال.

القدرة على التمويل الذاتي= النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك (+/−)
فائض/نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات .

وللتمويل الذاتي دور كبير في تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة،إذ يمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار في نشاطها، كما يساهم التمويل الذاتي في تحقيق معدلات نمو مسايرة لمعدلات نمو الأسواق والمؤسسات المنافسة.

أما الاحتياج في رأس المال العامل فهو يمثل كل النفقات المتعلقة بدورة الاستغلال، إذ يحسب بالعلاقة التالية:

التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال= التغير في مستحقات العملاء + التغير في انتاج المخزون+ التغير في مخزون المواد والبضائع – التغير في مستحقات الموردين

- **ثانيا: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمارB:**

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وتسمح دراسة هذه الدورة بأخذفكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

- **ثالثا: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C:**

يبين هذا القسم الأخير أي من أشكال التمويل التي تم اعتمادها من قبل المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، اضافة الى القيم المتعلقة بتسديدات القروض، وكذلك مكافآت رأس المال.

ونشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين تدفقات دورة التمويل هما رفع رأس المال، وتوزيع مكافآت رأس المال:

- ✓ **الرفع في رأس المال:** والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمة إذ يعتبر مصدرا خارجيا تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة، نذكر أهمها:

- **رفع رأس المال نقدا أو عينا:** تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة، حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال او لتكوين رأس المال الأصلي.
- **الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات:** يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياجات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة.
- **الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون:** تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقديةوإنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمةوتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.

✓ **توزيع مكافآت رأس المال:** تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي، وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الارباح غير الموزعة.

مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية(جمال، 2011).

المطلب الثاني: تحليل نسب جودة السيولة والربحية وعلاقتها بتقييم الأداء المالي

تحليل النسب هو الأسلوب الأكثر شيوعا والأكثر فائدة وخاصة مع وجود كم كبير من المعلومات الناتجة عن الأنشطة المتنوعة للمؤسسة، هذا النوع من التحليل يزود المحلل بإشارات وعلامات حول الأوضاع المالية، فهو يعبر عن العلاقات بين العناصر المختلفة بمفردات بسيطة وإذا ما أستخدم هذا الأسلوب في تحليل قائمة التدفق النقدي فإنها ستصبح بمثابة كنز من المعلومات خاصة مع عجز معلومات المحاسبة على أساس الاستحقاق من تقديم إفصاح ملائم بشأن كمية ووقت وعدم التأكد للتدفقات النقدية، حساب النسب مرتبط بمجموعة من مقاييس مرتبطة بالتدفقات النقدية والتي يحاول المحللون التأكد منها، حيث أن كل مقياس تحتسب له مجموعة من النسب التي تخدم الأغراض المتعلقة به، وفيما يلي أهم المقاييس والنسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم إدارة المؤسسة لتدفقاتها النقدية.

أولا: مقياس جودة السيولة المالية

يعبر هذا المقياس عن السيولة المالية وهي قدرة المؤسسة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة كما نشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد الالتزامات وتعكس السيولة المبالغ والوقت الذي يتوقع أن ينقضي حتى يتحول الأصل إلى نقدية، أو حتى يدفع الالتزام وتقيس مؤشرات السيولة المالية مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة وتقاس بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائض نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة

الأجل، ومن أهم النسب المستخدمة لهذه الأغراض ما يلي: (شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، 2012، الصفحات 196-197)

- ✓ **نسبة تغطية النقدية:** وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية= صافي النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية

وتعمل هذه النسبة على الإجابة عن السؤال التالي: هل ما تجلبه المؤسسة من نقدية كافية لتغطية التزاماتها أو أنها بحاجة إلى تمويل خارجي كالاقتراض أو إصدار أسهم جديدة؟

وعندما تكون هذه النسبة مرتفعة فهذا يدل على أن المؤسسة ليس لديها مشكلات في السيولة.

- ✓ **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:** وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون= فوائد الديون / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتدل هذه النسبة إذا كانت مرتفعة على وجود مشاكل لدى المؤسسة في دفع الفوائد المستحقة على الديون وتقسم هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تستنفذ تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد فوائد القروض بدلا عن استثمارها في التوسع في الأنشطة التشغيلية.

- ✓ **نسبة تدفقات نقدية أنشطة التشغيليةإلى مدفوعات الديون طويلة الأجل:** وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية/ مدفوعات الديون طويلة الأجل

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

ثانيا:مقياس تقييم جودة أرباح المؤسسة

ويعبر عن المقياس عن جودة أرباح المؤسسة، ويمكن اشتقاق نسبة من قائمة التدفقات النقدية ومن أهم النسب التي يمكن أن تخدم اغراض تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة ما يلي: (شحدة و السيد، 2008، صفحة 17)

- ✓ **نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:**

وتعبر عن النسبة عن مقدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من تدفقات نقدية تشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسة وعلى وجه الخصوص سداد الديون، وحيازة الأصول، ودفع توزيعات الأرباح، ويتم حسابها كما يلي:

نسبة كفاية التدفقات النقدية= التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- ✓ **نسبة النقدية التشغيلية:**

وتسمى أيضا بعائد التدفق النقدي وتعكس سياسة المؤسسة في الانتاج والبيع مما يؤثر على مستوى السيولة بالمؤسسة، وتحدد بالعلاقة التالية:

نسبة النقدية التشغيلية = النتيجة الصافية /صافي التدفقات النقدية التشغيلية

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على إنشاء تدفق نقدي عملياتي.

- ✓ **نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات:**

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية= التدفقات النقدية من المبيعات / صافي المبيعات

تبين النسبة المؤسسة للتدفقات النقدية من المبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في تحصيل النقدية من المبيعات.

- ✓ **العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:**

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على الأموال = صافي التدفق النقدي التشغيلي/ مجموع الأصول

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول المؤسسة على إنشاء تدفقات نقدية تشغيلية، وتناسب هذه النسبة أكثر المؤسسات الصناعية التي تستثمر أموالها على الأصول الثابتة.

- ✓ **العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي:**

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على الأموال الخاصة = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ الأموال الخاصة

وتبين العائد على الأموال الخاصة من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة.

وتشبه النسبتين الأخيرتين نسبة معدل العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول ولكنهما تحتسبان باستخدام تدفق نقدي من أنشطة تشغيلية بدلا من النتيجة الصافية.

المطلب الثالث: نسب جودة السياسة التمويلية والاستثمارية وعلاقتها بتقييم الأداء المالي

1. **مقياس تقييم سياسات التمويل:**

هناك مجموعة من النسب التي تخدم هذا الغرض منها ما يلي:

✓ **نسبة التوزيعات النقدية:**

وتحدد بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية= التوزيعات النقدية للمساهمين/ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتوضح هذه النسبة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، وتدل على ما إذا كانت المؤسسة تجلب نقدية كافية لدفع تلك التوزيعات، وتفيد هذه النسبة أيضا المستثمرين عند مقارنتها بالسنوات السابقة لمعرفة مدى استقرار التوزيعات السنوية على المساهمين.

✓ **نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:**

وتحدد النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة= التحصيلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

وتوضح هذه النسبة الأهمية لعوائد الاستثمارات سواء من القروض أو في الأوراق المالية

✓ **نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية:**

وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية/ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية

وتبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية تمويل استثماراتهم من قبل إدارة المؤسسة(الغصين و الموصلي، 2014، صفحة 214).

2. مقياس التدفق النقدي الحر:

التدفق النقدي الحر هو ذلك المبلغ الذي يكون فيه للمؤسسة الحرية في استخدامه لحيازة الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزانة أو ببساطة هو إضافة لسيولة المؤسسة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية (هو مؤشر وليس نسبه):

التدفق النقدي الحر= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية– (التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار + توزيعات الأرباح)

ويستخدم التدفق النقدي الحر في تقييم المؤسسات وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم، كما يمكن استخدامه من الاستثمارات الاختيارية وحيازة المؤسسات الأخرى والتوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المؤسسة.

إذا كان التدفق النقدي الحر موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد غطت جميع التزاماتها النقدية المخطط لها ولديها نقدية إضافية لتقليل حجم الديون والتوسع في حجم مؤسساتها، أما إذا كان التدفق النقدي الحر سالبا فهذا معناه أن على المؤسسة التصرف في استثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو زيادة رأس المال، وإذا ظل التدفق النقدي الحر سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسات البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستمرار في نشاطها(طواهرية ، 2016، صفحة 77).

3. مقياس تقييم السياسة الاستثمارية:

تختلف التدفقات التي يتم إعدادها لأغراض تحليل وتقييم المشاريع الاستثمارية عن التدفقات النقدية التي تعد ضمن القوائم المالية في المحاسبة المالية حيث أن هذه الأخيرة لا تهتم بالمستقبل ونركز على أداء الفترة المالية السابقة، كما أنها لا تراعي القيمة الزمنية للنقود

ويركز مفهوم مقياس تقييم السياسة الاستثمارية لأغراض التحليل وتقييم المشروعات الاستثمارية على العائد الذي يحققه المشروع سواء كان ممولا من الأموال الخاصة أو غيرها، فليس من الضروري أن يتكافئ مقدار صافي النقدي مع صافي الربح بالمفهوم المحاسبي، كما يقتصر الاهتمام على تحديد التدفقات النقدية المترتبة على تنفيذ المشروع الاستثماري، حيث تعتبر الايرادات التي ستحصل في فترة مستقبلية معينة تدفقات داخلة

للمشروع أما التكاليف التي ستدفع خلال هذه الفترة أيضا تعتبر تدفقات نقدية خارجية للمشروع (آل شيب د.، 2008، صفحة 277).

المطلب الرابع: استخدام قائمة التدفقات النقدية والصعوبات التي تواجهها

أولا:استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يمكن لكشف التدفق النقدي أن يستخدم من قبل الإدارة والمستثمرين والدائنين وغيرهم وذلك لأن المعلومات التي يتبناها تساعدهم على تقييم ما يأتي:

1. **مقدرة الشركة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية في المستقبل:**

الهدف الأول للقوائم المالية هو توفير معلومات تجعل من الممكن التنبؤ بقيمة وتوقيت وعنصر عدم التأكد بالتدفقات النقدية في المستقبل عن طريق فحص العلاقات بين بعض البنود مثل المبيعات وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، أو صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والزيادة أو النقص في النقدية، ويكون من الممكن عمل تنبؤات أفضل لقيمة وتوقيت وعنصر عدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية مما يكون متاحا باستخدام بيانات يتم استخراجها وفقا لأساس الاستحقاق.

2. **مقدرة الشركة الاقتصادية على إجراء توزيعات للأرباح ومقابلة الالتزامات:**

يمكن القول ببساطة أن الشركة التي لا تكون لديها النقدية كافية لا يمكنها سداد أجور العاملين فيها أو تسوية الديون المستحقة عليها أو اجراء توزيعات للأرباح أو الحصول على معدات وآلات وأن قائمة التدفقات النقدية تبين كيف استخدمت النقدية ومن أين، ويجب أن يكون أرباب العمل والدائنون والمساهمون والعملاء مهتمين بصفة خاصة بهذه القائمة لأنها هي القائمة الوحيدة التي تبين التدفقات النقدية للمنشأة.

3. **أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :**

يعد رقم صافي الدخل مهما لأنه يوفر معلومات عن نجاح أو إخفاق المنشأة من فترة لأخرى ولكن البعض يتحفظون عن صافي الربح المستخرج وفقا لأساس الاستحقاق لأنه يجب اجراء تقديرات للوصول إلى هذا الرقم، ونتيجة لذلك كثيرا ما تكون قابلية الاعتماد على هذا الرقم محل جدل ولكن الوضع ليس كذلك بالنسبة للنقدية .

4. **عمليات الاستثمار والتمويل النقدية وغير النقدية خلال الفترة:**

عن طريق فحص عمليات الاستثمار للمنشأة (شراء وبيع الموجودات بخلاف منتجات المنشأة والسلع التي تتاجر فيها) وعملياتها التمويلية (الاقتراض، سداد القروض، والاستثمارات من قبل أصحاب الملكية والتوزيعات على المساهمين).

5. **تقييم السيولة واليسر المالي والمرونة المالية:**

يشير تعبير السيولة إلى الاقتراب من النقدية لكل من الموجودات والطلوبات، ويقصد باليسر المالي (عكس التعثر المالي) قدرة المنشاة على سداد ديونها ومقابلةمدفوعاتها عند الاستحقاق، والمرونة المالية هي مقدرة المنشأة للاستجابة والتكييف مع الظروف المالية غير المواتية والاحتياجات الفجائية والفرص غير المتوقعة، لذا تعد قائمة التدفقات النقدية مفيدة للغاية في تقييم اليسر المالي والسيولة في المنشاة ومعرفة مدى مرونتها(عبد الحسين جبر و عبد الملك عبد الحميد ، 2017، صفحة 134).

ثانيا: بعض الصعوبات التي تواجهها

إعداد قائمة التدفقات النقدية بأي من الطرق المتاحة تصاحبه عدة مشاكل عملية تختلف باختلاف طبيعة العمليات المالية التالية:

1. **التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:** يجب تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات بعملات أجنبية بالعملة المستخدمة في إعداد التقارير المالية للمؤسسة وباستخدام سعر الصرف بين تلك العملة والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي، حيث يجب التقرير عن مثل هذه التدفقات بطريقة صرف متسقة مع ما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " الذي يسمح باستخدام سعر صرف تقريبي لسعر الصرف الفعلي، كما يتعين ترجمة التدفقات النقدية للمؤسسة التابعة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بين العملات الأجنبية وعملة إعداد التقارير المالية، وذلك في تواريخ حدوث تلك التدفقات النقدية(عبد العال حماد، 2004، صفحة 170).
2. **البنود غير العادية:** يجب الافصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة ببنود استثنائية حيث يتم التبويب حسب نشأة هذه البنود إلى أنشطة تشغيلية، استثمارية أو تمويلية، ويساعد الافصاح المستقل عن هذه البنود مستخدمي القوائم المالية على تفهم طبيعتها وآثارها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة وجاءت هاته الإفصاحات لتكمل ما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي الثامن "صافي ربح وخسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية ".
3. **الفوائد والأرباح الموزعة:** يجب الإفصاح عن كل من الفوائد وتوزيعات الأرباح المحصلة والمدفوعة في موضع منفصل بالقائمة، كما يجب الافصاح عن اجمالي الفوائد المدفوعة خلال العام بقائمة التدفقات النقدية بغض النظر عن معالجتها محاسبيا كمصروف بجدول النتائج.(أحمد أحمد، 2008)

4. **الضرائب على الأرباح:** تعتبر الضرائب الأرباح نتاج العديد من العمليات التي يترتب عليها تدفقات نقدية وتبوب كتدفقات نقدية متعلقة بالأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية بقائمة التدفقات النقدية، غلا أن التدفقات النقدية الضريبية المرتبطة بتلك العمليات قد لا يسهل عادة تحديدها أو تتبعها كما أنها قد تحدث في فترة مالية مختلفة عن الفترة التي حدثت فيها العمليات المسببة لها، ولذلك يمكن تبويب الضرائب المدفوعة ضمن التدفقاتالنقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية (سالمي محمد، 2008-2009، صفحة 92).

خلاصة الفصل الأول

إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ومن بين الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قائمة التدفقات النقدية التي تقدم إضافة إلى مستخدمي القوائم المالية إلى جانب قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج، فحاولنا في هذا الفصل التطرق لمحة عامة حول المعايير المحاسبية الدولية تحديدا المعيار الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" الذي يهدف إلى إلزام المؤسسات بتقديم المعلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، وذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال لفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، فيجب على المؤسسة إعداد جدول التدفقات النقديةوذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار ويجب عرض تلك القائمة كجزء مستقل عن بياناتها المالية، وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بيانات مالية عنها.

كما أنه يمكن الحكم على وضعية المنشأة كذلك من خلال تحليل النسب الخاصة بقائمة التدفقات النقدية وهي تعتبر مؤشرات هامة لكل من له علاقة وطيدة بالمنشأة من مستثمرين ومساهمين، وبما أن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى فهي تسعى دائما لأن تكون في أفضل صورة لها وهذه الصورة يعكسها الأداء المالي، والذي يتم تقديمه من خلال نسب تقييم جودة الأرباح والسيولة والسياسات المالية ما يمنحهم الثقة في اتخاذ قراراتهم المالية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

-بسكرة-

تمهيـــد:

بعد أن تناولنا في الفصل السابق إلى الأسس النظرية للمعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما في تقييم أداء المؤسسة، سنحاول من خلال هذا الفصل محاولة إسقاط الجانب النظري على مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكذا تقييم أدائها المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية والتحليل المالي باستخدام النسب المالية.

المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة من خلال تعريفها وأهدافها واستراتيجياتها إضافة إلى هيكلها التنظيمي .

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر ب235000000 دج، وتم رفع رأس المال في 2007 إلى 896260000 دج، كانت تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها)، أما الآن فهي تابعة للشركة الفرعية الزيبان وسنقدم بعض المعلومات حول المؤسسة فيما يلي:

الاسم الجديد: المركب الصناعي التجاري –مطاحن الزيبان القنطرة.

طبيعة النشاط: للمؤسسة أنشطة انتاجية مقسمة على نوعين وهي كالاتي:

- ✓ الأنشطة الرئيسية:تحويل الحبوب وانتاج وتسويق المنتجات التي تم الحصول عليها
- ✓ الأنشطة الفرعية:انتاج وتسويق المنتجات الثانوية وبيعها كأغذية للمواشي.

الموقع: تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة وهي تبعد عن الولاية ب55 كلم.

المساحة: تقدر مساحتها الإجمالية ب 315647م وهي تنقسم إلى قطعتين:

- ✓ القطعة الأولى:مساحتها 300005م خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م مبنية والباقي غير مبني.
- ✓ القطعة الثانية:تقدر مساحتها 15642م تتكون من السكنات الوظيفية.

طاقة الإنتاج:

1500 قنطار في اليوم من القمح اللين.

5900 قنطار في اليوم من القمح الصلب.

سعة التخزين:

39000 قنطار من المنتوج النهائي.

125000 قنطار من القمح.

احتياجات المؤسسة من الماء:

3000 لتر من الماء يوميا.

أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات .

الطاقة التشغيلية: يقدر عدد عمال الوحدة حاليا ب179 عامل.

منتجات المؤسسة: تتمثل منتجاتها فيما يلي:

الجدول رقم (03): منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة–

المنتوج	النوع	السعة
السميد	سميد غليظ	25كلغ
	سميد ممتاز	10كلغ–25 كلغ
	سميد عادي	25 كلغ
الدقيق	دقيق ممتاز	5 كلغ
	دقيق عادي	25 كلغ–50 كلغ
	دقيق ثانوي	25 كلغ
النخالة	نخالة حمراء (نخالة القمح الصلب)	40 كلغ–100 كلغ
	نخالة بيضاء (نخالة القمح اللين)	40 كلغ

	نخالة مكعبة	40 كلغ-100 كلغ

المصدر: وثائق المؤسسة.

ولديها منتجات أخرى جديدة منها:

.CERFIBRES

النافع (سميد كامل من القمح الصلب).

سميد الشعير.

المجال البشري:

تحتوي كل مؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على نشأة وتطور هذه المؤسسة والرفع من انتاجها وتحسين مردودها، فالعدد الاجمالي لعمال مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة ب 179 عامل يتوزع حسب التسلسل المهني للفئات.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة واستراتيجياتها

- **أهداف المؤسسة:** إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الاهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي:
  - ✓ الوصول إلى أكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم وجلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولا ودائما.
  - ✓ تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة والمجموعات المحلية عموما.
- **سياسة المؤسسة:** إن القدرات الإنتاجية والوضعية المالية المريحة للشركة الفرعية مطاحن الزيبان القنطرة هما عاملان مشجعان على انتعاش السياسة التجارية ولن تدخر أي جهد في ترجمة هذه السياسة بالأفعال:
  - ✓ التوضيح في الشفافية للممارسات والخدمات التجارية مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، والمحيط...)
  - ✓ ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوى

- ✓ تكوين وتحسيس مجموعة العمال
- ✓ الاتصال في الداخل لتفاعل كل العمال وفي الخارج لضمان جودة الخدمة والمنتوج
- ✓ التحديث وصيانة طاقة الإنتاج

بعض الاستراتيجيات المنتهجة في مؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة

يوجد مفهوم خاص للاستراتيجية في المؤسسة، حيث عرفها مستشار التوجيه على أساس أنها هي التي تقوي مكانة المؤسسة في السوق وتخلق الثروة وكذا مناصب العمل

إن الاستراتيجية الأكثر إتباعا في المؤسسة هي استراتيجية السيطرة بالتكاليف وكذا استراتيجية التميز (فأساس اعتماد المؤسسة على هذه الاستراتيجيات هي قواعد السوق أي قانون الطلب والعرض)، ولكن هناك استراتيجيات أخرى متمثلة في:

- ✓ استراتيجية التنويع: تنوع في الحجم حسب احتياجات الزبائن وفي المنتوج كذلك
- ✓ استراتيجية التخصص: متخصصة في السميد والطحين
- ✓ استراتيجية تجارية: تشتري منتوجات وتقوم ببيعها (شراء العجائن الغذائية وبيعها)

وتهدف إلى توجه جديد ألا وهو انتاج كسكس الشعير

المنافسة: كثيفة باعتبارها موجودة في قطاع الصناعات الغذائية، حيث أن هناك مؤسسات رائدة في الجزائر مثل (Sim–سفينة) التي تجعل مؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة تواجه منافسة شرسة

طبيعتها: إن المنتوج يحظى بمنافسة محلية (المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مطاحن البركة زريبة الوادي)، وأنها جهوية كذلك في الشرق إلا أننا من خلال ملاحظتنا نعتقد أنها منافسة وطنية بما أن المنتجات تصل إلى السوق المحلي والجهوي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعتبر مؤسسة مطاحن الزيبان من المؤسسات المتوسطة العامة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليا الرقابة، وفيما يلي سيتم التعرف على مصالح المؤسسة.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة–بسكرة

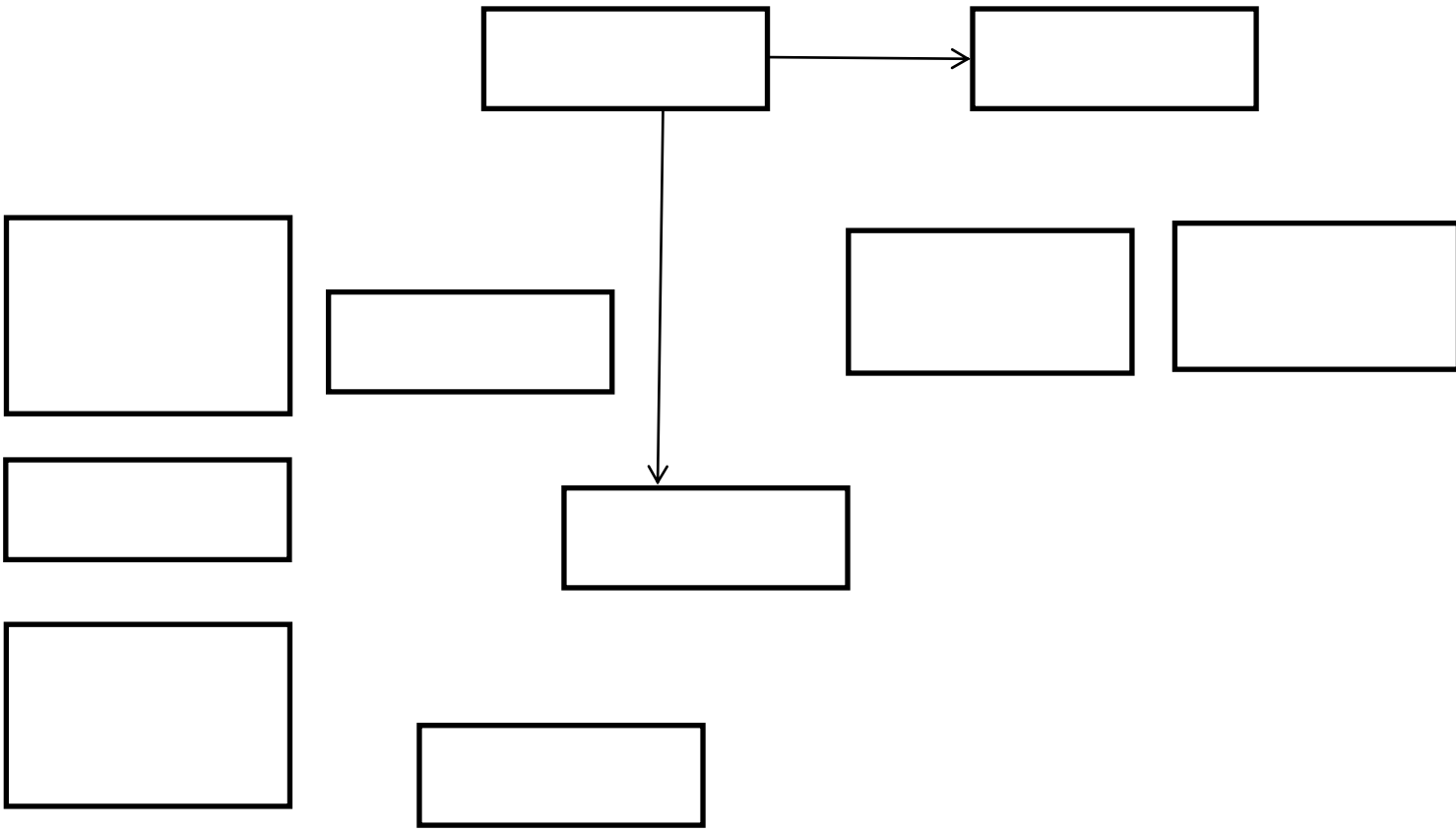

- **الرئيس المدير العام:** يعد المسؤول الاول عن كل رؤساء الهياكل والمصالح ويشرف على تسيير المؤسسة من كل النواحي، بالإضافة إلى أنه:
  - ✓ يمثل المؤسسة خارجيا (الناطق الرسمي للمؤسسة)
  - ✓ يعقد اجتماعات دورية مع مختلف الإطارات (مجلس المديرية العامة)
  - ✓ يترأس مجلس الإدارة
  - ✓ رئيس لجنة حفظ الصحة والأمن
- **أمانة رئيس المدير العام:** تعد أمانة الرئيس المديرالعام همزة الوصل بين المدير العام وباقي مصالح المؤسسة، من مهامها (كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير العام):
  - ✓ استقبال التسجيل والتوزيع البريد الوارد وإرسال البريد الصادر
  - ✓ استقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وكذلك الفاكس
  - ✓ كتابة المراسلات وتوزيعها على مختلف المصالح
  - ✓ تحرير اجتماعات مجلس الإدارة
  - ✓ استقبال الضيوف (زبائن، الإدارة العامة للرياض، الزوار...)
  - ✓ توصيل تعليمات المدير العام لمختلف رؤساء المصالح
- **هيئة إعادة الهيكلة، دراسة السوق والاتصال:**
  - ✓ دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة
  - ✓ دراسة السوق
  - ✓ تنظيم المشاركة في المعارض الاقتصادية، الإشهار
  - ✓ تمثل المؤسسة من ناحية الإعلام
- **المستشار القانوني:** يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح أما مهامه فتتمثل في:
  - ✓ التكفل بقضايا الشركة محل نزاع سواء مع الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (أغلب المنازعات التجارية مع مجموع الزبائن الذين ترتب في ذمتهم ديون تجارية غير مسددة)
  - ✓ متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد أمام القسم الجزئي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة
  - ✓ متابعة إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المشتركة في ذمة المدين الراهن

- ✓ متابعة ملفات التأمين على ممتلكات الشركة ضد جميع الأخطار بمعية شركات التأمين CAAT– وكالة بسكرة– وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن هذا فضلا عن العمل الإداري الاعتيادي على مستوى الشركة:
- ✓ تحرير المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية
- ✓ تمثيل الشركة كعضو في اللجان المختلفة كلجنة حفظ الصحة والأمن، لجنة التأديب، لجنة الصفقات، لجنة تحديد ومراجعة السعر، لجنة إثبات ملفات الزبائن
- ✓ تمثيل الشركة أمام الجهات القضائية المختصة بموجب تفويض من المديرية العامة

مشروع الإعلام الآلي: تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من أجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثوقة مقارنة بالعملية اليدوية من المهام:

- ✓ إنشاء برامج أو إحداث التغيرات التطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف المصالح، من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور، الفوترة، المحاسبة، تسيير المخزون، الاستثمارات، الإهتلاكات....)
- ✓ برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة
- ✓ ادارة شبكة الإعلام الآلي
- ✓ مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج
- ✓ المساهمة في الجرد السنوي

مصلحة النظافة والأمن: تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعه ونظافتها، وتنقسم إلى فرعين:

1) **فرع الأمن:** يشرف عليه رئيس فرع مسؤول رؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن، يمكن تقسيم مهامه إلى قسمين:

مهام خاصة بالأمن العام:

- ✓ حراسة المؤسسة ووسائلها والآلات من كل سرقة أو تعدي
- ✓ مراقبة كل من يدخل أو يخرج من المؤسسة
- ✓ إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من أجل رفع المنتوج

مهام خاصة بالأمن الصناعي:

- ✓ المحافظة على أمن الآلات من الأخطار
- ✓ رش الأدوية على المواد الأولية والآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا
- ✓ الحفاظ على صحة العمال من أخطار الآلات
- ✓ إتقان استعمال وسائل الدفاع عن الحريق

2) فرع النظافة: يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات عن:

- ✓ التنظيف الدوري
- ✓ مراقبة مستوى مخزون المياه وتعقيمه

مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم: تعد من أهم المصالح، كون أن هذه المصلحة مسؤولة عن مراقبة التسيير داخل المؤسسة، من أهم مهامه:

- ✓ إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة: يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي تقدمها المديرية العامة، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين، تسيير المخزون، الإنتاج، المبيعات، الاتصالات (الإشهار...)، الموارد البشرية.
- ✓ تقوم كل مصلحة بإعداد الميزانية الخاصة بها فمثلا مصلحة المبيعات تقوم الميزانية التقديرية
- ✓ إعداد اللوح البياني للمؤسسة (التسويق، الإنتاج، المبيعات، الموارد البشرية...) ومقارنتها مع التقديرات وتحليل النتائج.
- ✓ إعداد التقارير الثلاثية والسداسية: تمثل تراكم نتائج الأشهر السابقة
- ✓ إعداد التقرير السنوي للتسيير: وهو تقرير مفصل عن نشاط المؤسسة خلال السنة
- ✓ تقديم إحصائية ثلاثية للديوان الوطني للإحصائيات ردا على مراسلاتهم

أي أن دور رئيس المصلحة يكمن في:

- ✓ جمع المعلومات من مختلف المصالح
- ✓ تحليل المعلومات
- ✓ إعداد التقارير الشهرية، الثلاثية، السداسية والسنوية

هيئة الاحتساب: تعد وظيفة الاحتساب وظيفة مستقلة، وهي تقييم مراقبة العمليات على مستوى مصالح

المؤسسة، وهدف المراقبة في هذا المجال هو تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم، وفي هذا الهدف الاحتساب الداخلي يقدم التحليلات، التقييمات، التوصيات، الآراء والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الاحتساب

من جهة أخرى الاحتساب الداخلي يختلف عن المراقبة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تأمين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة

- **دائرة الاستغلال:** تعد دائرة الاستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج ومهمتها تحويل القمح إلى مادة منتهية، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من أجل تحقيق أهداف المصلحة
- **مسؤول التقنيات التجارية:** ويندرج تحت مهامه (03) مصالح وهي:
  - ✓ مصلحة المبيعات:تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن
  - ✓ مصلحة النقل والوسائل العامة:وتقوم هذه المصلحة بتسيير بحظيرة المؤسسة وإيصال الطلبيات إلى الزبائن
  - ✓ مصلحة الإرسال والتوزيع:تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة، حيث تبدأ المهام من مصلحة المبيعات التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالزبائن، كما تقوم هذه المصلحة بإرسال وصل مبيعات إلى مصلحة المبيعات للقيام بالعمليات الحسابية، وتقوم هذه المصلحة بإعداد تقرير يومي والموضوع فيه خروج البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بقسم التعبئة والتغليف، حيث يصدر إليهم الأمر بإرسال البضاعة بعد تعبئتها
- **مصلحة الموارد البشرية:** تهتم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة بكل ما يتعلق بالعمال باعتبارهم الجهاز المتحرك والعمل بداخل المؤسسة، وتعمل هذه المصلحة على ضمان حقوق الموظفين بها ومتابعة مساره المهني ومن بين هذه الحقوق (الأجر، المنح، العلاوات...)

1) **رئيس مصلحة الموارد البشرية:** وهو المسؤول الأول في المصلحة، ومن مهامه:

تطبيق سياسة المؤسسة فيما يخص تسيير الموارد البشرية:

- ✓ التطبيق الكامل للاتفاقية الجماعية
- ✓ احترام تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة

- ✓ المتابعة اليومية لملفات المستخدمين
- ✓ متابعة تطور المسار المهني للمستخدمين
- ✓ تطبيق منهجيات العمل في الإطار القانوني
- ✓ المساهمة في إعداد الميزانية التقديرية للمصلحة

متابعة الإحصائيات:

- ✓ إعداد مخطط التكوين والسهر على تطبيقه
- ✓ المشاركة مع رؤساء المصالح في إعداد مخطط التوظيف
- ✓ مراقبة كشوف الأجور والرواتب للمستخدمين قبل التخليص
- ✓ تقييم عملية تكوين المستخدمين

2) **فرع تسيير الموارد البشرية:** يهتم هذا الفرع بكل ما يتعلق بالمسار المهني للموظف من بداية توظيفه إلى نهاية الخدمة، وهذا الفرع له علاقة مباشرة مع فرع الأجور، ومن مهام هذا الفرع ما يلي:

- ✓ متابعة مستجدات ملفات الموارد البشرية
- ✓ مراقبة كشف الحضور للعمال والمتمهنين وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر
- ✓ التكفل بالعطل: السنوية، المرضية، الاستثنائية
- ✓ تحرير المقررات (التقاعد، التعيين، تغير المنصب...)
- ✓ تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم

3) **مراسل اجتماعي:** يقوم بالمهام التالية:

- ✓ إنشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي
- ✓ دفع ملفات المرض، حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي
- ✓ استرجاع مصاريف الأدوية من صندوق الضمان الاجتماعي
- ✓ السهر على متابعة ومراقبة ملفات العمال المتواجدة في صندوق الضمان الاجتماعي

4) **فرع الأجور:** يقوم هذا الفرع بتمثيل حق العامل من خلال الأجر الذي يتقاضاه، ويم ذلك كما يلي:

- ✓ تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور
- ✓ جمع المعلومات لحساب الأجور (مقدمة من فرع تسيير الموارد البشرية)
- ✓ إدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات
- ✓ طبع كشف الأجور

- **مصلحة المحاسبة والمالية:** وتتمثل تقنية المحاسبة في مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة، ومدى تأثيره على هيكلة أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة والتي هي السنة المالية، وعليه يمكن القول أن المحاسبة عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة وتحديد نتائج نشاطها من خين لآخر وإظهار مكونات حساباتها من هذه النتائج، لاسيما بين دورة مالية وأخرى فهي بصورة أشمل نظام متكامل لتنظيم ومسايرة التدفقات المتوجة لحركية الأموال أو التزامات المؤسسة عبر نشاطاتها أو حتى أنشطتها سواء مع نفسها مثل التصرف في التقنية، الانتاج أو التشغيل...، أو مع بقية المتعاملين الاقتصاديين مثل الزبائن، الموردين، المصارف...، وتتكون مصلحة المحاسبة والمالية من:

1) **فرع الاستغلال:** يختص هذا الفرع بجانب النفقات التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مختلف المصالح والهياكل الخاصة من المشتريات والخدمات وتتمثل في:

- ✓ مسك مسودة البنك: تقيد به كل العمليات البنكية
- ✓ مسك مسودة الصندوق: تقيد به كل العمليات التي تتم نقدا
- ✓ الاستقبال والتأكد من صحة ملفات المشتريات والخدمات المؤدات والمتكونة من ملف المشتريات: طلب الشراء، الفاتورة، وصل الاستلام، طلب تلخيص
- ✓ ملفات الخدمات: نفس الوثائق باستثناء وصل استلام يقابله إقرار بالخدمة المؤدات
- ✓ التأشيرة على طلب تلخيص
- ✓ تحرير الشيك أو طلب إصدار التحويلات لصالح الموردين
- ✓ التسجيلات المناسبة في اليومية المناسبة
- ✓ إضافة إلى ذلك هناك مهام شهرية متمثلة في:
- ✓ إعداد التقارب البنكي: بالأخذ بعين الاعتبار مسودة البنك (الخاصة بالمؤسسة) والجدول البنكي الخاص بالحسابات (الخاصة بالبنك)
- ✓ حركة المخزون الخاصة بالمادة الأولية
- ✓ استخراج اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ لكل حساب للتأكد من صحة العمليات المحاسبية
- ✓ إعداد الميزانية
- ✓ إعداد جدول حساب النتائج
- ✓ التنسيق مع المديرية العامة الكائنة بسطيف حول تسيير المؤسسة بإرسال مختلف الوثائق المحاسبية (الميزانية، جدول حساب النتائج...)

2) **فرع الإيرادات:** يختص هذا الفرع بجانب الإيرادات الناتجة عن عملية البيع التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مصالح المبيعات مرفقة بفواتير ووثائق التلخيص، وتتمثل مهامه في:

- ✓ التأكد من صحة اليوميات والمطابقة للفواتير وقيمة التحويل
- ✓ فوترة التحويلات أو الصكوك المؤشر عليها
- ✓ فوترة يوميات المبيعات
- ✓ متابعة المبيعات بالآجال
- ✓ كما أن للفرع مهام شهرية متمثلة في:
- ✓ إيقاف رقم الأعمال الشهري ومقارنته مع اليوميات المحاسبية واليوميات المرسلة من طرف مصلحة المبيعات
- ✓ يقوم المكلف بالتحصيل الجبائي رصد قيمة الضريبة على القيمة المضافة، حقوق الطابع وكذا الضريبة على رقم الأعمال ويصرح بها قبل 20 يوم من الشهر الموالي
- ✓ استخراج جدول حساب خاص بالإيرادات من أجل إعداد التقارب البنكي

3) **فرع متابعة الاستثمارات:** هذا الفرع مسؤول عن التحركات الخاصة بالاستثمارات من:

- ✓ الشراء لأول مرة مع إعطاء رمز خاص
- ✓ تغيير مكان الاستثمار
- ✓ القيام بعملية الجرد والإهلاك الخاص بالاستثمار
- ✓ يكون هذا بتسجيل كل من التحركات في الحاسوب والمتابعة اليومية

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام جدول التدفقات النقدية

المطلب الأول: عرض جدول التدفقات النقدية

تقوم مؤسسة مطاحن الزيبان في إعداد وعرض جدول التدفقات النقدية بالاعتماد على الطريقة المباشرة، وهي الطريقة التي ألزم بها المشرع الجزائري كل المؤسسات لإظهارها ضمن القوائم المالية السنوية

جدول رقم (4): جدول التدفقات النقدية لسنة (2014،2015 ، 2016)

البيان	2014	2015	2016
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية:	1107732700.34	582007521.42	1586724758.81

التحصيلات المقبوضة من الزبائن	-	-	-
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	1158033881.12	1167616997.77	1549893040.04
الفوائد والمصارف الأخرى المدفوعة	5293201.06	-534569.22	-650589.60
الضرائب على النتائج المدفوعة		-13520537.46	-15951201.87
عمليات في انتظار التصنيف	-814924.02	-24588850.77	-5024988.99
حسابات مالية (القيم المنقولة للتوظيف، المتاحات)		-200000000.00	
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية	-56409305.86	-824253433.80	15204938.31
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	199856.61	683941.31	3428974.28
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستغلال (A)	-56209449.25	-823569492.49	18633912.59
<u>التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار:</u>	-41470723.75	-	-82961379.09
تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية		2832008317.94	
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية		1432855373.70	
تسديدات على قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية		-87600.00	
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية	306246.58		1838518.35
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		2589221.69	
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار (B)	-41164477.17	-	-81122860.74
		1396651322.55	
<u>التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل:</u>			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم		-7000000.00	-1000000.00
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات	109087268.26	1990146334.07	

التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة الحسابات (حـ/132، حـ/ 131، حـ/ 74)		634091.37	-2293183.18 1145796.11
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل (C)	109087268.26	1983780425.44	-2147387.07
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة			
تغير الخزينة للفترة (A+B+C)	**11713341.84**	**-236440389.60**	**-64636335.22**
الخزينة وما يعادلها عند إفتتاح السنة المالية	230386483.43		443972000.71
الخزينة وما يعادلها عند إقفال السنة المالية	275748859.23	443972000.71	379335665.53
تغيرات الخزينة للفترة	45362375.80	443972000.71	-64636335.18
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	**-33649033.96**	**-680412390.31**	**-0.04**

المصدر: اعتمادا على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10-11-12

المطلب الثاني: تحليل جدول التدفقات النقدية

1) **التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:** وتتمثل في الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، حيث أننا نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال سنة 2014 و 2015 كانت التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة التشغيلية سالبة وهذا يبين الرئيسية للمؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية، وهذا يوضح بأن المؤسسة غير قادرة على التحكم في تسيير عناصر الاستغلال مما أدى إلى انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي، أما بالنسبة لسنة 2016 نلاحظ أن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية للمؤسسة موجبة، وهذا يدل على أن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة تولد تدفقات نقدية.
2) **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** نلاحظ من خلال الجدول أن التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة الاستثمار للمؤسسة سالبة في السنوات الثلاث مما يدل على أن المؤسسة لم تحقق

تدفقات نقدية من أنشطتها الاستثمارية، وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت بتوسيع الاستثمار في التثبيتات المادية والمعنوية والمالية، في المقابل تنازلت عن الاستثمارات في التثبيتات المادية والمعنوية، وبالتالي ظهور صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية سالب.

3) **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكيةرأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة، حيث أننا نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2014 و 2015 هناك تدفقات نقدية متولدة عن أنشطة الاستثمار موجبة وهذا راجع إلى أن التحصيلات المتأتية من القروض كانت بنسبة أكبر وبالتالي ظهور صافي التدفق النقدي التمويلي موجب، بعكس سنة 2016 فقد كانت التدفقات النقدية سالبة وهذا يعود إلى قيام المؤسسة بتسديدات القروض وحصص الأرباح وغيرها من التوزيعات وبالتالي ظهور صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية سالب.

المبحث الثالث: التحليل المالي الكلاسيكي باستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الأساسية لمختلف المؤسسات الاقتصادية، التي تهدف إلى التشخيص الصحيح لوضعيتها المالية عن طريق مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، ولكي تتم عملية التشخيص يجب على المؤسسة إعداد الوثائق اللازمة والمتمثلة في الميزانية المالية، جدول حساب النتائج وجدول التدفقات النقدية

المطلب الأول: عرض القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج) للمؤسسة

سنقوم فيما يلي بعرض كل من الميزانيات المالية وجدل حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الزيبان –القنطرة لثلاث سنوات 2014، 2015 و2016 مع الوقوف على أهم التغيرات الحاصلة خلال هذه السنوات.

أولا: عرض ميزانيات المؤسسة (2014،2015، 2016)

جدول رقم (5): الميزانية المالية لسنة 2014 الأصول

الأصول	المبلغ الإجمالي	مؤونات/اهتلاكات	المبلغ الصافي
أصول غير جارية			
فارق بين الاقتناء–المنتوج الإيجابي أو السلب	276426.56	228452.99	47973.57

تثبيتات معنوية			
تثبيتات عينية	16478991.99		16478991.99
أراضي	1175857723.09	381595695.06	794262028.03
مباني	1100269022.09	1051031225.65	49237796.44
تثبيتات عينية أخرى			
تثبيتات ممنوح امتيازها	76599480.20		76599480.20
تثبيتات يجرى إنجازها			
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	87600.00		87600.00
سندات أخرى مثبتة	13520537.16		13520537.16
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصل			
مجموع الأصل غير الجاري	**2383089781.09**	**1432855373.70**	**950234407.39**
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	79803426.48		79803426.48
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة			
الزبائن	583917637.71	438954964.53	144962673.18
المدينون الآخرون	31570463.33	13737151.36	17833311.97
الضرائب وما شابهها			
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			
الموجودات وما شابهها	600000000.00		600000000.00
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	275748859.23		275748859.23
الخزينة			
مجموع الأصول الجارية	**1571040386.75**	**452692115.89**	**1118348270.86**
المجموع العام للأصول	**3954130167.84**	**1885547489.59**	**2068582678.25**

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم 01

جدول رقم (6): الميزانية المالية 2014 خصوم

الخصوم	2014
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس مال تم إصداره	896260000.00
رأس مال غير مستعان به	
علاوات واحتياطات	196351519.07
فوارق إعادة التقييم	
فارق المعادلة	
نتيجة صافية	43903597.61
رؤوس الأموال الخاصة/الترحيل من جديد	
حصة الشركاء المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع (1)	**1136515116.68**
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	109087268.26
ضرائب مؤجلة ومرصود لها	
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	41445015.51
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	**150532283.77**
الخصوم الجارية	
موردون وحسابات ملحقة	29286883.38
ضرائب	6452345.61
ديون أخرى	745796048.81
خزينة سلبية	
مجموع الخصوم الجارية (3)	**781535277.80**
المجموع العام للخصوم	**2068582678.25**

المصدر: بالاعتماد على الوثائقالمقدمة من طرفالمؤسسة الملحقرقم 02

جدول رقم (7): الميزانية المالية 2015 الأصول

الأصول	المبلغ الإجمالي	مؤونات/اهتلاكات	المبلغ الصافي
أصول غير جارية			
فارق بين الاقتناء–المنتوج الإيجابي أو السلب	276426.56	266831.85	9594.71
تثبيتات معنوية			
تثبيتات عينية	16478991.99		16478991.99
أراضي	1176277723.09	394662894.55	781614828.54
مباني	1459446649.60	1058909018.93	400537630.67
تثبيتات عينية أخرى			
تثبيتات ممنوح امتيازها	303040431.13		303040431.13
تثبيتات يجرى إنجازها			
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	87600.00		87600.00
سندات أخرى مثبتة	13128230.70		13128230.70
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصل			
مجموع الأصول غير الجارية	**2968736053.07**	**1453838745.33**	**1514897307.74**
أصول جارية			
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	77697251.21		77697251.21
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة:			
الزبائن	479386825.51	404784441.35	74602384.16
المدينون الآخرون	33871431.11	13737151.36	20134279.75
الضرائب وما شابهها			
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			
الموجودات وما شابهها	200000000.00		200000000.00

الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة	443972000.21		443972000.21
مجموع الأصول الجارية	**1234927508.54**	**418521592.71**	**816405915.83**
المجموع العام للأصول	**4203663561.61**	**1872360338.04**	**2331303223.57**

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم 03

جدول رقم (8): الميزانية المالية 2015 الخصوم

الخصوم	2015
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس مال تم إصداره	896260000.00
رأس مال غير مستعان به	
علاوات واحتياطات	224293433 .13
فوارق إعادة التقييم	
فارق المعادلة (1)	
نتيجة صافية	50595722.94
رؤوس الأموال الأخرى/ الترحيل من جديد	
حصة الشركاء المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع (1)	**1171149156.07**
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	313820000.00
ضرائب مؤجلة ومرصود لها	2749130.11
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا	39033115.56
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	**355602245.67**
الخصوم الجارية	
موردون وحسابات ملحقة	122375923.78
ضرائب	2401516.05

ديون أخرى خزينة سلبية	659774382.00
مجموع الخصوم الجارية (3)	**804551821.83**
المجموع العام للخصوم	**2331303223.57**

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم 04

جدول رقم (9): الميزانية المالية 2016 الأصول

الأصول	المبلغ الإجمالي	مؤونات/اهتلاكات	المبلغ الصافي
أصول غير جارية			
فارق بين الاقتناء–المنتوج الإيجابي أو السلب	276426.56		276426.56
تثبيتات معنوية			
تثبيتات عينية	16478991.99		16478991.99
أراضي	1176277723.09	407740594.11	768537128.98
مباني	1467342840.80	1076997633.54	390345207.26
تثبيتات عينية أخرى			
تثبيتات ممنوح امتيازها	315073917.43		315073917.43
تثبيتات يجرى إنجازها			
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة	200000000.00		200000000.00
ملحقة بها	235940.00		235940.00
سندات أخرى مثبتة	32450136.39		32450136.39
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصل			
مجموع الأصول غير الجارية	**3208135976.27**	**1485014654**	**1723121322.06**
أصول جارية			
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	89213232.48		89213232.48

حسابات دائنة واستخدامات مماثلة:			
الزبائن	482068308.62	366985158.03	115083150.59
المدينون الآخرون	3517386.51		3517386.51
الضرائب وما شابهها	25672701.63	13737151.36	11935550.27
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			
الموجودات وما شابهها			
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	379335665.53		379335665.53
الخزينة			
مجموع الأصول الجارية	**979807294.77**	**380722309.39**	**599084985.38**
المجموع العام للأصول	**4187943271.04**	**1865736963.60**	**2322206307.44**

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم 05

جدول رقم (10): الميزانية المالية 2016 الخصوم

الخصوم	**31/12/2016**
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس مال تم إصداره	896260000.00
رأس مال غير مستعان به	
علاوات واحتياطات	273679156.07
فوارق إعادة التقييم	
فارق المعادلة	
نتيجة صافية	107292703.58
رؤوس الأموال الأخرى/ الترحيل من جديد	
حساب الارتباط بين المؤسسات	30310.50
حصة الشركاء المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	

المجموع (1)	**1277262170.15**
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	313820000.00
ضرائب مؤجلة ومرصود لها	5264480.98
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا	49947442.72
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	**369031923.70**
الخصوم الجارية	
موردون وحسابات ملحقة	33040612.53
ضرائب	3390573.88
ديون أخرى	639481027.18
خزينة سلبية	
مجموع الخصوم الجارية (3)	**675912213.59**
المجموع العام للخصوم	**2322206307.44**

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم 06

جدول رقم (11): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

الأصول	2014		2015		2016	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأصول غير الجارية	950234407.39	46	1514897307.74	65	1723121322.06	74
الأصول الجارية	1118348859.23	54	816405915.83	35	599084985.38	26
المجموع	2068582678.25	100	2331303223.57	100	2322206307.44	100

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01

جدول رقم (12): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

الخصوم	2014	2015	2016

	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأموال الدائمة	1287047400.5	62	1526751401.7	65	1646294093.9	71
الأموال الخاصة	1136515116.68	55	1171149156.07	50	1277262170.15	55
الخصوم غير الجارية	150532283.77	7	355602245.67	15	369031923.70	16
الخصوم الجارية	781535277.80	38	804551821.83	35	675912213.59	29
المجموع	2068582678.25	100	2331303223.57	100	2322206307.44	100

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 02

التعليق: من خلال الجدولين السابقين وجدنا أن:

بالنسبة للأصول غير الجارية هناك زيادة فيها مقارنة بالسنوات الثلاث وشملت هذه الزيادة العديد من التثبيتات كالمباني، الثبيتات العينية الأخرى...،أما بالنسبة للأصول الجارية فهناك انخفاض مقارنة بالسنوات الثلاث وشمل هذا الانخفاض العديد من الأصول الجارية كالزبائن، المدينون الآخرون إضافة إلى انخفاض في الأصول المالية الجارية الأخرى والأموال الموظفة هذا فيما يخص جانب الأصول

بالنسبة لجانب الخصوم فنجد أنه مقارنة بالسنوات الثلاث هناك زيادة في الأموال الخاصة شملت كل من الاحتياطات والنتيجة الصافية، أما بالنسبة للخصوم غير الجارية نجد أن هناك زيادة مقارنة بالسنوات الثلاث شملت كل من الديون المالية والمؤونات والمنتجات المعاينة مسبقا، وهذا ما يفسر بأن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها غير الجارية بالديون طويلة الأجل، أما فيما يخص الخصوم الجارية فهناك زيادة من السنة 2014 إلى سنة 2015 وهناك انخفاض على مستوى الخصوم غير الجارية خلال السنتين من 2015 إلى 2016 بسبب بعض عناصرها كالموردون، الضرائب، الحسابات الملحقة والزيادة في الديون الأخرى.

ثانيا: عرض جدول حساب النتائج (2014، 2015، 2016)

جدول رقم (13): جدول حساب النتائج لسنة 2014/2013

البيان	2014	2013
رقم الأعمال	**1101999494.38**	0.00
مبيعات البضائع	3907176.46	0.00
مبيعات من المنتجات التامة الصنع	1083249359.60	0.00
مبيعات المنتجات الوسيطية	1096079.92	0.00
خدمات أخرى	13746878.40	0.00
تغبر مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	-77439.60	0.00
الإنتاج المثبت	1619900.39	0.00
إعانات الاستغلال		
1 إنتاج السنة المالية	**1103541955.17**	**0.00**
المشتريات المستهلكة	-910897538.26	0.00
المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-24490583.56	0.00
2 استهلاك السنة المالية	**-935388121.82**	**0.00**
3 القيمة المضافة (1-2)	**168153833.35**	**0.00**
أعباء المستخدمين	-108797390.29	0.00
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-4190773.79	0.00
4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال	**55165669.27**	**0.00**
المنتجات العملياتية الأخرى	1197523.48	0.00
الأعباء العملياتية الأخرى	-2325200.84	0.00
المخصصات للإهتلاك والمؤونة	-476550281.23	0.00
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	472398092.78	0.00
5 النتيجة العملياتية	**49885803.46**	**0.00**
المنتوجات المالية	13800000.01	0.00
الأعباء المالية	-103571.33	0.00
6 النتيجة المالية	**13696428.68**	**0.00**
7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**63582232.14**	**0.00**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-17839827.33	0.00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	-1838807.20	0.00
مجمع منتجات الأنشطة العادية	1590037571.44	0.00

مجمع أعباء الأنشطة العادية	-1547033973.83	0.00
8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**43903597.61**	**0.00**
العناصر غير العادية-المنتوجات (يطلب بيانها)		0.00
العناصر غير العادية-الأعباء (يطلب بيانها)		0.00
9 النتيجة غير العادية		**0.00**
10 النتيجة الصافية للسنة المالية	**43903597.61**	**0.00**

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 07

جدول رقم (14): جدول حساب النتائج لسنة 2015/2014

البيان	2015	2014
رقم الأعمال	**1185428084.17**	**1101999494.38**
مبيعات البضائع	9962471.57	3907176.46
مبيعات من المنتجات التامة الصنع	1159481646.85	1083249359.60
مبيعات المنتجات الوسيطية	1550105.41	1096079.92
خدمات أخرى	14433860.63	13746878.40
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	284868.63	-77439.60
الإنتاج المثبت	1319700.44	1619900.39
إعانات الاستغلال		
1 إنتاج السنة المالية	**1187033653.24**	**1103541955.17**
المشتريات المستهلكة	-994526836.92	-910897538.26
المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-21612813.79	-24490583.56
2 استهلاك السنة المالية	**-1016139650.71**	**-935388121.82**
3 القيمة المضافة (1-2)	**170893002.53**	**168153833.35**
أعباء المستخدمين	11870182.09	-108797390.29
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-3488523.43	-4190773.79
4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال	**48703397.01**	**55165669.27**
المنتجات العملياتية الأخرى	495309.36	1197523.48
الأعباء العملياتية الأخرى	-1053476.94	-2325200.84
المخصصات للإهتلاك والمؤونة	-498103653.36	-476550281.23

استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	-506127910.04	472398092.78
5 النتيجة العملياتية	**56169486.11**	**49885803.46**
المنتوجات المالية	25503302.18	13800000.01
الأعباء المالية	-126324.28	-103571.33
6 النتيجة المالية	**25376977.90**	**13696428.68**
7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**81546464.01**	**63582232.14**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	17570800.01	-17839827.33
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	-3141436.57	-1838807.20
مشاركة العمال في المنفعة	-10256274.49	
مجمع منتجات الأنشطة العادية	1719159174.82	1590037571.44
مجمع أعباء الأنشطة العادية	-1668581221.88	-1547033973.83
8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**50577952.94**	**43903597.61**
العناصر غير العادية-المنتوجات (يطلب بيانها)		
العناصر غير العادية-الأعباء (يطلب بيانها)		
9 النتيجة غير العادية		
10 النتيجة الصافية للسنة المالية	**50577952.94**	**43903597.61**

المصدر:بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 08

جدول رقم (15): جدول حساب النتائج لسنة 2016/2015

البيان	2016	2015
رقم الأعمال	**1575717483.17**	**1185428084.17**
مبيعات البضائع	4597030.00	9962471.57
مبيعات من المنتجات التامة الصنع	1554957149.06	1159481646.85
مبيعات المنتجات الوسيطية	782635.03	1550105.41
خدمات أخرى	15380669.08	14433860.63
تغبر مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	284868.63	284868.63
الإنتاج المثبت		1319700.44
إعانات الاستغلال		
1 إنتاج السنة المالية	**1579118135.58**	**1187033653.24**

المشتريات المستهلكة	-1293391044.42	-994526836.92
المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-35660612.78	-21612813.79
2 استهلاك السنة المالية	**-1329051657.20**	**1016139650.71**
3 القيمة المضافة (1-2)	**250066478.38**	**170893002.53**
أعباء المستخدمين	-152709810.14	11870182.09
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-4776385.87	-3488523.43
4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال	**92580282.37**	**48703397.01**
المنتجات العملياتية الأخرى	3938110.45	495309.36
الأعباء العملياتية الأخرى	-655805.23	-1053476.94
المخصصات للإهتلاك والمؤونة	-45630817.73	-498103653.36
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	54111361.31	-506127910.04
5 النتيجة العملياتية	**104343131.17**	**56169486.11**
المنتوجات المالية	5798518.34	25503302.18
الأعباء المالية		-126324.28
6 النتيجة المالية	**5798518.34**	**25376977.90**
7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**110321649.51**	**81546464.01**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		17570800.01
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	3028945.93	-3141436.57
مشاركة العمال في المنفعة		-10256274.49
مجمع منتجات الأنشطة العادية	1643146125.68	1719159174.82
مجمع أعباء الأنشطة العادية	-1535853422.10	-1668581221.88
8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**107292703.58**	**50577952.94**
العناصر غير العادية-المنتوجات (يطلب بيانها)		
العناصر غير العادية-الأعباء (يطلب بيانها)		
9 النتيجة غير العادية		
10 النتيجة الصافية للسنة المالية	**107292703.58**	**50577952.94**

المصدر:بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 09

التعليق: يمكننا من خلال ما سبق ملاحظة أن:

رقم الأعمال الذي يعتبر من المؤشرات القيادية التي تترجم الحصة السوقية ومدى سيطرة المؤسسة على الأسواق فنجده في تزايد من سنة لأخرى وهذا راجع إلى زيادة المبيعات في المؤسسة، بالنسبة لاستهلاك السنة المالية للمؤسسة فقد شهدت كل من المشتريات المستهلكة والاستهلاكات الأخرى والخدمات الخارجية انخفاض خلال هذه السنوات الثلاث، أما القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة خلال نشاطها الاستغلالي (القيمة المضافة) فنجد أنها ترتفع من سنة إلى أخرى وهذا يعود إلى الانخفاض في استهلاكات السنة المالية والزيادة في إنتاج السنة المالية

بالنسبة للناتج الصافي من العمليات التشغيلية فنجد أن النتيجة العملياتية في ارتفاع من سنة إلى أخرى وهذا يعود إلى الزيادة في المنتجات والانخفاض في الأعباء العملياتية، أما بالنسبة للنتيجة المالية فبسبب الزيادة في قيمة المنتوجات المالية فنجد أنها في ارتفاع من سنة إلى أخرى، أما الفرق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء الذي يمثل النتيجة الصافية فنجد أنها تساوي النتيجة الصافية للأنشطة العادية وهذا لأن المؤسسة تعتمد على النشاط العادي، وقد سجلت النتيجة الصافية ارتفاعا بسبب الارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية

أولا: دراسة وتحليل النسب المالية للميزانية

1. **نسب السيولة:**تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها

الجدول رقم (16): نسب السيولة

النسب	الصيغة الرياضية	2014	2015	2016
نسبة التداول	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	1,43	1,01	0,88
نسبة السيولة السريع	الأصول الجارية _المخزون/الخصوم الجارية	1,32	0.91	0,86
نسبة النقدية	الموجودات ومشابهها /الخصوم الجارية	1,12	0,80	0,56

المصدر:بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التحليل:

- نسبة التداول: نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها حيث خلال سنة 2014و 2015 كانت عالية حيث تبين هذه النسبة ان المؤسسة في وضعية جيدة وقادرة على تسديد التزاماتها اي وجود فائض في الاصول الجارية لتغطية الخصوم الجارية .

وذلك عكس سنة 2016 حيث نلاحظ ان وضعية المؤسسة صعبة لأن الاصول المتداولة وأن المؤسسة تعاني من مشكل سداد التزاماتها.

- نسبة السيولة السريعة: نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها ان سنة 2014 كانت النسبة عالية اي ان المؤسسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل اي مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء الى المخزون لأنه بطيء جدا في التحول الى نقدية

وهذا ايضا عكس سنة 2015 و2016 فهما في وضعية غير جيدة حيث تم تسديد جزء فقط من التزاماتها قصيرة الأجل.

- النسبة النقدية : تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة لتسديد التزاماتها دون اللجوء الى بيع مخزوناتها أو تحصيل مدينيها وتتراوح القيمة النموذجية ما بين 0.2 و0.6 حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث ان سنة 2014 كانت تمتلك المؤسسة الكثير من الأموال السائلة التي تستخدمها لمواجهة التزاماتها أما سنة 2015 و2016 حققت نسبة اقل من السنة السابقة لكن تبقى لديها أموال سائلة تواجه بها التزاماتها.

ثانيا: تحليل حساب النتائج

- نسب ربحية المبيعات: تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الارباح من خلال أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية معينة.

جدول رقم (17): نسب ربحية المبيعات

النسب	الصيغة الرياضية	2014	2015	2016
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة /رقم الأعمال	0.144	0.152	0.158
نسبة هامش الفائض الاجمالي للاستغلال	الفائض الاجمالي للاستغلال/ رقم الأعمال	0.050	0.041	0.058
نسبة هامش	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	0.045	0,047	0,066

نتيجة الاستغلال				
نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة	النتيجة العادية قيل الضريبة / رقم الأعمال	0,057	0,068	0,070

المصدر:بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التحليل:

- نسبة هامش القيمة المضافة: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة, حيث نلاحظ خلال سنة 2014 و 2015 و2016 عرفت ارتفاعا من سنة لأخرى وهذا نتيجة الارتفاع الحاصل في القيمة المضافة ورقم الأعمال.
- نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الاجمالي للاستغلال, حيث نلاحظ من خلال السنوات الثلاث ان النسبة موجبة ومرتفعة خلال سنة2014 و 2016 لكنها انخفضت سنة 2015 لكن مؤشر جيد لأنه يولد هامش من الفائض الاجمالي للاستغلال.
- نسبة هامش نتيجة الاستغلال: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الاعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال, نلاحظ من خلال السنوات الثلاث عرفت نسب هامش نتيجة الاستغلال ارتفاع من سنة لأخرى , وهذا راجع للاستغلال ورقم الأعمال.
- نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب: حيث تبين مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة العادية قبل الضرائب , حيث نلاحظ م خلال
السنوات الثلاث انها عرفت ارتفاع من سنة لأخرى .

ثالثا :تحليل جدول تدفقات النقدية

1) **تقييم جودة أرباح الشركة:**

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك عل أساس ان صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الاساس النقدي، حيث أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي تحققه الشركة خلال العام كلما ارتفعت جودة أرباح الشركة.

جدول رقم (18): جدول تقييم جودة أرباح الشركة.

النسب	الصيغة الرياضية	2014	2015	2016
نسبة كفاية التدفقات النقدية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الاحتياجات النقدية التشغيلية	0.960	0.942	1.011
مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل	−1.280	−16.283	−0.173
مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي/ صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب	−0.334	−4.819	0.074
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي/ مجموع الأصول	−0.027	−0.353	0.008

المصدر:بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- ✓ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية= التحصيلات المقبوضة من الزبائن
- ✓ الاحتياجات النقدية التشغيلية=الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة +المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين+ الضرائب على النتائج المدفوعة+ تسديدات القروض والمدفوعات الأخرى المماثلة.

التحليل:

- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: تبين هذه النسبة مدى مقدرة انشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية, حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان سنة 2014 و 2015 المؤسسة حصلت على تدفقات نقدية غير كافية لتغطية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما في سنة 2016 فإن المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية داخلة كافية لتغطية الأنشطة التشغيلية للمؤسسة.
- مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية: تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنتي 2014 و 2015 المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية من أرباح المؤسسة وهذا مؤشر سيء عكس سنة 2016 فهي نسبة حسنة تبين أن للمؤسسة إمكانية جيدة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية موجبة وهذا مؤشر حسن للمؤسسة.
- مؤشر النشاط التشغيلي: تبين هذه النسبة قدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي, حيث نلاحظ من خلال الجدول ان سنتي 2014 و 2015 بما أن مؤشر النشاط التشغيلي سالب

فإن المؤسسة غير قادرة على توليد التدفق النقدي التشغيلي من الأنشطة التشغيلية, على عكس سنة 2016 فإن المؤسسة قادرة على توليد التدفق النقدي التشغيلي من الأنشطة التشغيلية لكن بنسبة ضعيفة جدا.

- العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية: تبين هذه النسبة مدى مقدرة اصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي ، حيث أننا نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2014 و 2015 أن المؤسسة في وضعية سيئة وهذا مؤشر سالب وهذا يدل على ان أصول المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية بنسبة كافية ، على عكس سنة 2016 نلاحظ ان هناك تحسن طفيف أي ان المؤسسة تمكنت من توليد تدفقات نقدية تشغيلية موجبة وهذا مؤشر جيد نوعا ما فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت حافزا قويا لزيادة الاستثمار.

2) مقاييس تقييم السيولة: ترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فاذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجب فهذا يعني فائض نقدي يمكن لغدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على الشركة ان تبحث عن مصادر لتمويل العجز.

جدول رقم(19): جدول مقاييس تقييم السيولة.

النسب	الصيغة الرياضية	2014	2015	2016
نسبة تغطية النقدية	جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	-1.355	-0.290	-0.218

المصدر:بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- ✓ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية= تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية+ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.
- ✓ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية= تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة +حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات .

- نسبة تغطية النقدية: تشير هذه النسبة إلى مقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الانشطة التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية, حيث نلاحظ من خلال الجدول ان في سنة 2016 لها قدرة على توليد تدفقات نقدية داخلة من أنشطة الاستغلال لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية , اما بالنسبة لسنة 2014 و 2015 حققت صافي تدفق نقدي سالب لم يساهم في تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية لم يكفي حتى لتغطية الالتزامات التشغيلية.

1. تقييم سياسة التمويل: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المالية , ومقارنتها لعدد من السنوات للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات التمويلية.

جدول رقم (20):جدول تقييم سياسة التمويل

النسب	الصيغة الرياضية	2014	2015	2015
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهمين/ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	0.00	−0.008	0.053
نسبة الفوائد والتوزيعات النقدية	المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات/ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	0.098	3.419	0.00

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- ✓ التوزيعات النقدية للمساهمين= حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات
- ✓ المتحصلات النقدية المتأتية من إيرادات الفوائد والتوزيعات = عوائد الأسهم بالإضافة إلى عوائد القروض التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية= التحصيلات من الزبائن

التحليل:

1. نسبة التوزيعات النقدية : توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة, حيث لاحظنا من خلال الجدول ان في سنة 2014 ان المؤسسة لم تقم بأي توزيعات على المساهمين ,اما في سنة 2015 نلاحظ ان المؤسسة قامت بتوزيع الأرباح على المساهمين بالاعتماد على التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية وهذا مؤشر حسن يشير إلى أن المؤسسة تتوفر على نقدية كافية لتوزيع الأرباح .
2. نسبة الفوائد والتوزيعات النقدية : تقيس هذه النسبة الاهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض او في الاوراق المالية , حيث لاحظنا م خلال الجدول ان سنة 2014 و 2015 هناك عوائد استثمارات في القروض او في الأوراق المالية لكن بنسبة ضئيلة وهذا يدل على فشل المؤسسة في تحصيل عوائد جيدة من

خلال استثمار اموالها في نشاط التشغيل , أما في سنة 2016 لم تكن هناك عوائد استثمارات في القروض أو الأوراق المالية.

3. نسبة الفوائد والتوزيعات القدية:تقيس هذه النسبة الاهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو الاوراق المالية, نلاحظ انه في سنة 2014 و 2015 هناك عوائد استثمارات في القروض او الاوراق المالية لكن بنسبة ضئيلة سنة 2014, اما في سنة 2016 لم تكن هناك عوائد استثمارات في القروض أو الأوراق المالية.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية وتقييم الأداء المالي قمنا بإسقاطها على الفصل الثاني وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، حيث قمنا بتقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق قوائمها المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج) باستخدام النسب المالية التي تبين بأن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية وقادرة على تسديد ديونها، إضافة إلى تحليل جدول تدفقاتها النقدية الذي يبين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة التي تقوم بها المؤسسة بهدف معرفة قدرة المؤسسة على نقدية لتسديد ما عليها من التزامات.

الخاتمة

الخاتمة:

التحليل المالي من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية وذلك للضرورة التي يمليها التسيير من تخطيط ورقابة وتقييم للأداء المالي، وبالأخص التحليل بوسطة جدول التدفقات النقدية الذي أصبحت المؤسسات ملزمة على إعداده

يعتبر تحليل قائمة التدفقات النقدية باستعمال أسلوب النسب المالية من خلال المعلومات المحاسبية التي تحتويها القائمة المعدّة ملائمة لحاجة المؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي وما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي السابع من أجل الرجوع إليها لمعرفة كيفية تسيير موارد المؤسسة والتحقق من النقدية المتاحة، وبما أنها مبنية على الأساس النقدي فهي مؤسر على صدق الربحية وإمكانية توقع التدفقات المستقبلية، وقد حاولنا من خلال هذا العمل الوقوف على طريقة عرض مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة لقائمة التدفقات النقدية محاولين إستخلاص بعض النسب لتقديم معلومات للمؤسسة حول وضعها المالي لكي تتمكن من معرفة ما يجب فعله في تخطيطها للمستقبل.

قائمة المراجع

Robert, O. (1994). Paris.

أحمد حامد حجاج، و محمد عصام الدين زايد. (2004). *المحاسبة الدولية*. الرياض: دار المريخ للنشر.

اسماعيل اسماعيل . (2009). المعيار المحاسبي الدولي السابع قوائم التدفقات النقدية. *الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية*. دمشق.

الدينوري سالمي محمد. (2008–2009). قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية. *رساة ماجستير*. باتنة: جامعة الحاج لخضر.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2009). قياس تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي. الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: الإمارات العربية المتحدة.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيية . (2016). موسوعة المعايير لإعداد التقارير المالية . *مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية* . السعودية.

توفيق سميح محمد الآغوات. (2015). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية. *مدكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير*. الأردن: جامعة الإسراء.

توفيق طواهرية . (2016). أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية للخزينة في ظل المعايير المحاسبية الدولية . *مدكرة ماجستير في علوم التسيير –تخصص محاسبة –كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير*. بومرداس: جامعة محمد بوقرة.

توفيق محمد عبد المحسن. (2004). *تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد*. مصر: دار الفكر العربي.

جريوننج هيني قان. (بلا تاريخ). *معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق*. (طارق عبد العال حماد، المترجمون) الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

حسن الحسني فلاح، و عبد الرحمان مؤيد. (2006). *إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر*. (الثانية، المحرر) الأردن: دار وائل للنشر.

حسين القاضي، و مأمون حمدان . (2008). *المحاسبة الدولية ومعاييرها*. عمان: دار الثقافة.

حنان رضوان حلوة . (2000). *مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري التطبيقات العلمية*. عمان: دار وائل للنشر.

حنيفة بن ريع، عبد الحميد حسياني، و بوعلام صالحي. (2013). الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعاييرالمحاسبية الدولية. *منشورات كليك*.

دريد كامل آل شيب. (2008). *مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة* .

دريد كمال آل شيب. (2007). *مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة*. الأردن.

راغب الغصين، و منال الموصلي. (2014). أهمية مقاييس تدفقات النقدية في اتخاذ القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية). *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – المعهد العالي لإدارة الأعمال* ، صفحة 214.

رجب أحمد أحمد. (25 05, 2008). دورة تدريبية بالقاهرة حول معايير المحاسبة الدولية . *اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب*.

شذى عبد الحسين جبر، و سارة عبد الملك عبد الحميد . (2017). تحليل جودة سيولة المصارف باستخدام قائمة التدفقات النقدية. *مجلة الإدارة والإقتصاد*(العدد مئة واحد عشر)، صفحة 134.

شعيب شنوف. (2012). *التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي*. الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع.

شعيب شنوف. (2016). *المحاسبة المالية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية بن عكنون.

طارق عبد العال حماد. (بلا تاريخ).

طارق عبد العال حماد. (2004). *التقارير المالية(أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية)*. دار الجامعة.

طارق عبد العال حماد. (2005). *دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

طاهر منصور حسن شحدة. (2003). إستراتيجية التنويع والاداء المالي "دراسة ميدانية في منشأة عمرانية". *(العدد 2)، المجلد 30*، 296. دراسات العلوم الإدارية.

عبد القادر دشاش،جود مسية جمال. (29_30 11, 2011). قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع،بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة. *المؤتمر العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر*، 13_14. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح.

عبد الكريم شناي. (2009). *تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية*. جامعة باتنة، الجزائر.

عبد الناصر شحدة، و أحمد السيد. (2008). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح. *مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا*. الأردن .

عبد الناصر محمد السيد شحدة. (بلا تاريخ).

عبده رمضان صلاح السيد. (2005). تطوير نظم إعداد المعلم بكليات التربية في سلطنة عمان في ضوء معايير الجودة الشاملة، دراسة ميدانية.

علي السلمي. (1988–1989). *الإدارة العامة*. مصر: دار غريب للطباعة.

محمد أبو نصار، و جمعة حميدات. (2008). *معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية*. الاردن: دار وائل للنشر عمان.

محمد العريمي حليس. (بلا تاريخ). تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية لسلطنة عمان كما يتصورها القاد.

محمد لعريمي حليس. (2005). تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في سلطنة عمان كما يتصورها القادة الاداريون والأكاديميون. *رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الادارة واصول التربية* (صفحة 12). دمشق: جامعة اليرموك.

محمد محمود الخطيب. (2010). *الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات* (المجلد الطبعة 1). دار الحامد للنشر.

محمد محمود عبد ربه. (بلا تاريخ). المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق. جامعة عين الشمس.

محمد نجيب دبابش، و طارق قدوري. (2013). دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة . *الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرةوالمتسطة في الجزائر*. جامعة الوادي.

مداني بن بلغيث. (2004). أهمية إصلاح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة الجزائر.

معتصم دحو. (بلا تاريخ). آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالجزائر. الجزائر: جاكعة معسكر.

منير ابراهيم هندى. (2003). *الادارة الماليةمدخل تحليل المعاصر* (الإصدار الطبعة 5). الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.

مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح المطارنة. (2006). *تحليل القوائم المالية (مدخل نظري تطبيقي)*. الأردن: دار المسير عمان.

نصر الدين بن نذير، و عمار بوشناف. (13–14 12, 2011). قائمة التدفقات النقدية. البليدة: كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب.

نور أحمد محمد، و شحاته شحاته السيد. (2008). *مبادئ المحاسبة المالية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

وجدي حامد حجازي. (2010). *تخطيط وإدارة السيولة النقدية*. دار التعليم الجامعي.